الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي - تبسة
Echahid Sheikh Al-Arabi Tebessi University- Tebessa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Science

قسم: القانون الخاص

جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: القانون الخاص

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر
تخصص: القانون الخاص
بعنوان:

الإفراج المشروط في التشريع الجزائري

إعداد الطالبتين :
- جيهان غول
- حنان رقية

تحت إشراف الأستاذة:
الدكتورة: لامية شعبان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
شريفة خالدي	أستاذ محاضر قسم – أ –	رئيسا
لامية شعبان	أستاذ محاضر قسم – أ –	مشرفا ومقررا
فهيم بوجوراف	أستاذ محاضر قسم – ب –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 – 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد للّه حبا وشكرا وامتنانا في البدء والختم
الحمد للّه الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدّنا بالقوة والعزم على مواصلة
مشوارنا الدراسي، وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل

﴿ رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وأن أعمل صالحا ترضاه ﴾

والشكر الجزيل للمصطفى الأمين الذي دانت العلوم والعلماء
له نور الأولين نبينا محمد عليه الصلاة والسلام

نود أن نتقدم بجزيل الشكر إلى : الأستاذة الفاضلة شعبان لمية
التي تكرمت علينا بجهدها وعلمها ووقتها

والتي حرصت على أن يكون هذا العمل كاملا لا يشوبه أي نقص

نسأل اللّه أن يجازيها كل خير .

وشكر خاص إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذة الفاضلة خالدي شريفة

والأستاذ الفاضل بوجوراف فهيم على تصويب العمل وتقييمه.

إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل وكل من ساندنا

جعل اللّه ذلك في ميزان حسناتهم يوم الدين

بعد تعب ومشقة دامت خمس سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات هذا أصبح عنائي اليوم للعين قرة، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبـــي، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي: إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب ودعمني بلا حدود وأعطاني بل مقابل، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي **والدي العزيز** أطال الله عمره.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون وسر نجاحي **أمـــي الحبيبة** حفظها الله

إلى فقيدة قلبي أمي الثانية التي ربتني بكل حب وكانت ملجئي وقت خوفي (زوجة عمي رحمها الله)

إلى من ساندوني بكل حب وأزاحوا عن طريقي المتاعب

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين إخوتي (زيزو ، خالد، فهمي فتحي)

إلى الملائكة اللواتي رزقني الله بهن فأدركت من خلالهن طعم الحياة الجميلة؛ أخواتي:

(هالة، مغنية، آسيا، رتاج، حنان)

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي ... إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي...

الحمد لله حبا وشكرا ومتنانا على البدء والختام وآخر دعواتهم أن: " الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون وبعد؛

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى سبب وجودي على هذه الأرض؛ إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها "**أمي الغالية** "أطال الله عمرها.

إلى" أمي الثانية " صاحبة القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني.

إلى من أدين له بحياتي إلى من ساندني وكان شمعة تضئ لي طريقي "**أبي الغالي** " أطال الله عمره.

إلى منبع الحب والحياة إلى روحك الطيبة إلى معنى الرجولة الحقيقة إلى من علمني معاني كثيرة في الحياة أخي "**محمد**" الذي لن يأتي مثله أبدا.

إلى من كان لهم الفضل الكبير في وصولي وتحقيق أهدافي أخواتي "**مرفت، أماني، كريمة، هدى، زمردة، توبية، جيهان**" اللواتي كنّ لي سندا في كل خطوة أخطوها، وإلى صغيري المدلل مصدر فرحتي "**إحسان** " أدامه الله لي، وإلى من حلت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري " أولاد أخي وأخواتي."



للنجاح حلاوة
تروى في النهايات


مقدمة

إنّ الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية رافقت المجتمع الإنساني منذ نشأته ، فهي سلوك مغاير للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في مختلف المجتمعات، وذلك ما ألزم ظهور ما يسمّى بالعقوبة باعتبارها الوسيلة الأنسب لقمع الجريمة والتصدي لها ، حيث يكون تقرير العقوبة من طرف الجهات الحاكمة وذلك وفقا لأحكام القانون، تُمارس بشكل منظم ومقنن بغرض محاولة القضاء على السلوك الإجرامي داخل المجتمع، وكذا إصلاح المحكوم عليهم وإعادة تكييفهم داخل المجتمع وليس الانتقام منهم، ويجب أن تتناسب هذه الأخيرة وجسامة الجريمة من جهة وخطورة الجاني من جهة أخرى.

ومن بين أهم العقوبات التي اتخذتها مختلف التشريعات نجد العقوبة السالبة للحرية من أجل محاولة الردع والإصلاح، ولكننا فوجئنا بوجود عدة مساوئ نتجت عن هذا العقاب من بينها كثرة انتشار الجرائم وتنوعها.

ولا سيما أنّ مضار السجن أكثر من منافعه خاصة في ظل وجود وسط منحرف داخل السجن ، كما أن لنظام المعاملة الغير آدمي داخل المؤسسات العقابية من جهة والصورة النمطية للمجتمع نظير المسجون (حيث يؤوى على أساس أنه شخص سيئ ومنبوذ)، من جهة أخرى الأثر السلبي على نفسية الجاني مما يدفعه للجنوح نحو الجريمة مرة ثانية ومنه فـإن النظام العقابي لم يصل إلى هدفه المنشود وبالتالي عج ز عن ردع السلوك الإجرامي وهذا ما دفع أغلب التشريعات بما فيها التشريع الجزائري لضرورة إيجاد حل للحد من مساوئ العقوبات السالبة للحرية وإعادة النظر في السياسة العقابية، من خلال تبني نظام جديد وهو نظام الإفراج المشروط كطريقة بديلة للحبس وسبيلا لإعادة الإدماج الاجتماعي، والذي يعد بمثابة إفراج من السجن قبل انقضاء كامل مدته العقابية المفروضة على السجين من أجل تحقيق أغراض العقوبة في إصلاح المحكوم عليه وإعادة تأهيله وتربيته اجتماعيا لقد سارعت العديد من التشريعات إلى تبني هذا النظام بداية في انجلترا وايرلندا سنة 1853 والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا فمصر سنة

1972، وكذلك المشرع الفرنسي الذي يعتبر أول من اقتبس منه معظم التشريعات نظام الإفراج المشروط من بينها التشريع الجزائري بداية من صدور القانون 05/04 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين.

1 -أهمية الموضوع:

يحتل نظام الإفراج المشروط مكانة هامة في السياسة العقابية باعتباره يشكل أحد دعائم إعادة التأهيل كما أنه يعتبر حماية للمحكوم عليه كونه يساهم في تجنب احتكاكه بالمجرمين الخطيرين، وحافزا له لأن يسلك مدة العقوبة المحكوم بها سلوكا يظهر بمدى تجاوبه مع وسائل إعادة التأهيل فيكافأ على ذلك بالإفراج عنه إفراجا مشروطا قبل انقضاء عقوبته، الأمر الذي يؤدي إلى التدرج بحريته وإعادة إدماجه في المجتمع، إلا أنه مقيد بشروط تتمثل في ضمانات والتزامات تفرض عليه، فهو يعتبر إحدى صور التنفيذ الجزئي للعقوبة خارج أسوار السجن، كما نجد أن الأهمية الأخرى لهذا النظام تتجلى من خلال البحث عن بدائل أخرى للعقوبات السالبة للحرية خاصة في ظل سعي الكثير من الأنظمة إلى إعادة النظر في سياستها العقابية وتبنيها لنظام العقوبات البديلة ولم يكن المشرع الجزائري بعيدا عن ذلك.

2 -أهداف الموضوع:

- التعرّف على سياسة عقابية ردعية حديثة تعتبر كأحد البدائل الأساسية للعقوبات السالبة للحرية مهما كانت مدتها.
- التعرف على خصائص الإفراج المشروط والشروط الواجب توفرها لاستفادة المحكوم عليه من هذا الأخير، مع تبيان آثار وأهمية هذا النظام في التشريع العقابي الجزائري.

3 -أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع (شخصيّة وموضوعيّة) أما الشخصية فتتمثل في الرغبة في محاولة إنجاز دراسة متكاملة لموضوع الإفراج المشروط وذلك من خلال الاطلاع عليه ، أما الأسباب الموضوعية فأساسها الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع من خلال الإشكالات التي يطرحها.

4 -إشكالية البحث:

وقد انطلقنا من الإشكالية التالية لدراسة هذا الموضوع وهي:

كيف نظّم المشرع الجزائري نظام الإفراج المشروط في ظل السياسة العقابية الحديثة؟

5 -الدراسات السابقة:

وقد اعتمدنا في هذا البحث على عدد من الدراسات السابقة التي من شأنها الإفادة في هذا الموضوع نذكر منها:

1- عمايدية مختارية: نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص المؤسسات والنظم العقابية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2014/2015

2- مغزي حب الله الحسن، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم حقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014/ 2015.

3- بن شيخ نبيلة، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة نيل شهادة الماجستير، فرع قانون العقوبات والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2009.

6 -المنهج المتبع:

اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال عرض حال للمفاهيم ذات العلاقة والمنهج التحليلي لفهم مضمون النصوص القانونية وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين:

حيث تناول الفصل الأول الإطار الموضوعي لنظام الإفراج المشروط، وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: تناولنا في المبحث الأول تعريف نظام الإفراج المشروط وخصائصه وتحدثنا في المبحث الثاني عن مبرراته وتمييزه عن باقي الأنظمة المشابهة له.

أما الفصل الثاني فقد تضمّن الإطار الإجرائي لنظام الإفراج المشروط، والذي جزّئ بدوره إلى مبحثين: اختص المبحث الأول بضوابط نظام الإفراج المشروط وذلك بمعالجة شروطه والسلطة المختصة في منحه ، واشتمل المبحث الثاني على ما ينتج عن هذا النظام من آثار وصولا إلى انتهائه.

الفصل الأول :

الإطار الموضوعي لنظام الإجراء المشروط

الفصل الأول: الإطار القانوني لنظام الإفراج المشروط.

يُعَدُّ الإفراج المشروط أحد أهم أساليب المعاملة العقابية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق أغراض العقوبة في إصلاح المحكوم عليه وإعادة دمجه اجتماعيا.

كما يعتبر من أهم أنظمة إعادة تكييف العقوبة كونه يسمح بإطلاق سراح المحبوس قبل انقضاء مدة العقوبة المحكوم بها عليه، ولقد أخذت العديد من التشريعات بنظام الإفراج المشروط دون أن تقدم له تعريفا له مكتفيا بذكر عناصره وشروطه. والمشرّع الجزائري على غرار هذه التشريعات اكتفى فقط ببيان شروط صحة الإفراج المشروط وإجراءاته[1].

ومن هذا المنطق سيتم التطرّق في هذا الفصل إلى تحديد مفهوم الإفراج المشروط في (المبحث الأول) وخصائصه، كما سنتطرق إلى ذكر الطبيعة القانونية له ومبرراته. بالإضافة إلى تمييزه عن باقي الأنظمة المشابهة له (المبحث الثاني).

[1] يعد نظام الإفراج المشروط من أقدم الأنظمة التي أخذ بها المشرع الجزائري مقارنة بنظامي إجازة الخروج والتوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة، وقد تمّ التنصيص عليه لأول مرة بموجب الأمر رقم 27/ 02 المؤرخ في 10 فيفري 1972 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة المساجين، الجريدة الرسمية رقم 19 لسنة 1972 في المواد 179 إلى 194 وبموجب قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في المواد (134 إلى 150).

المبحث الأول: ماهية الإفراج المشروط:

ظهر الإفراج المشروط لأول مرة في فرنسا بموجب القانون الصادر في: 1885/08/14 وأنه إلى غاية سنة 1911 كانت سلطة منحه لا تعود إلى وزير العدل وإنما لوزير الداخلية الذي كان يشرف على الإدارة العقابية[1].

كان نظام الإفراج المشروط في بداية الأمر يشكّل مكافأة على حسن السيرة والسلوك للمحبوسين إلى غاية سنة 1958، ثم أصبح إجراءً من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، وتأكد ذلك صراحة بصدور القانون المؤرخ في 1972/12/30[2].

وقد حظيت هذه الفكرة باهتمام ورعاية المؤتمرات الدّولية كما سارعت إليها العديد من التشريعات وفي مقدمتها التشريع الفرنسي إذ اعتُبِرَ المصدر الرئيسيّ الذي أخذت عنه غالبية التشريعات، ومنها التشريع الجزائري الذي أدمج مستجدات ارتقت بنظام الإفراج المشروط من نظام عقوبة إلى نظام تكييف العقوبة تماشيا وسياسة الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي للمحكوم عليهم نظرا لأهمية هذا النظام في التشريع الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم نظام الإفراج المشروط.

يُعتبر الإفراج المشروط أحد أساليب المعاملة العقابية المقررة للمحكوم عليه متى توفرت فيه شروط النظام، وقد سلك كل من المشرع المصري والمشرع الجزائري طريق المشرع الفرنسي في الأخذ بهذا النظام، ولهذا سنتطرق إلى تعريف نظام الإفراج المشروط وتحديد خصائصه وطبيعته القانونية.

---

[1] بريك الطاهر، فلسفة النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 64.

[2] جبارة عمر، الإفراج المشروط في ظل القانون الجديد، نشرة القضاء، العدد 59، ص 73.

الفرع الأول: تعريف نظام الإفراج المشروط.

أ -التعريفات الفقهية:

يعرّف على أنّه: « نظام يسمح للإدارة العقابية بالإفراج عن المحكوم عليه قبل انتهاء مدّة تنفيذ العقوبة المقضي بها أصلا، بشرط الالتزام بحسن السّيرة والسّلوك والقيام بالواجبات المفروضة خلال المدة المتبقية من العقوبة وفي انقضائها نهائيا حسب المدة المحددة في الحكم »[1].

وقد عرّفه بوذراع الشريف: « هو نظام يسمح للإدارة بإطلاق سراح المحكوم عليه قبل نهاية مدة العقوبة المحكوم بها عليه »[2].

وقيل أيضا أنه: « تعليق تنفيذ الجزاء الجنائي قبل انقضاء كل مدته المحكوم بها عليه متى تحققت بعض الشروط والالتزام للمحكوم عليه باحترام ما يفرض عليه من إجراءات خلال المدة المتبقية من ذلك الجزاء »[3].

ويعرّف كذلك: « إطلاق سراح المحبوس ضمن شروط تحددها الجهة المختصة بذلك ليوقع عليها ويتعهد باحترامها وعدم الإخلال بها »[4].

كما عرّفه الدّكتور أحسن بوسقيعة على أنه: « الإفراج المشروط نظام يسمح بإخلاء سبيل المسجون قبل انقضاء العقوبة المحكوم بها عليه، وذلك تحت شروط »[1].

---

[1] عبد القادر قهوجي: أصول علمي الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص 434.

[2] طاشور عبد الحفيظ: دور قاضي تطبيق الأحكام الجزائية في سياسة إعادة التأهيل الاجتماعي في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 120.

[3] محمد صبحي نجم: أصول علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، الأردن، 2013، ص 195.

[4] سائح سنقوحة: قاضي تطبيق العقوبات، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 116.

وذكر الدكتور إسحاق إبراهيم منصور أنه « إخلاء سبيل المحكوم عليه الذي قضى فترة معينة من العقوبة قبل انقضاء مدة العقوبة كاملة تحت شرط أن يسلك سلوكا حسنا أثناء وضعه تحت المراقبة والاختبار »[2].

وعموما يمكن تحديد المقصود بنظام الإفراج المشروط (La libération conditionnelle) على أنّه: « أحد أساليب المعاملة القضائية، بمقتضاه يفرج عن المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية قبل انقضاء مدتها، وذلك لفترة معينة للتأكد من حسن سلوكه واستقامته، فإذا انقضت تلك المدة دون أن يخلّ المفرج عنه بشروط الإفراج صار هذا الإفراج نهائيا، أمّا إذا أثبت خروجه على تلك الشروط أعيد من أفرج عنه مرة أخرى للمؤسسة العقابية لاستكمال باقي العقوبة ».

ب- تعريف التشريعات المقارنة:

- تعريف التشريع المصري:

وقد عرّفه المشرع المصري على أنه: "إطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية قبل انقضاء كلّ مدّة عقوبته إطلاقا مقيدا بشروط تتمثل في التزامات تفرض عليه وتقييد حريته وتمثل كذلك في تعليق للحرية على الوفاء بهذه الالتزامات[3].

---

[1] أحسن بوسقيعة: الوجيز في القانون الجزائري العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة عشر، الجزائر، 2014، ص 473.

[2] إسحاق إبراهيم منصور: موجز في علم العقاب والإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1991، ص 212.

[3] المادة 52 من القانون 396 لسنة 1956 المتضمن قانون تنظيم السجون المعدل بتاريخ 24 يناير 2015 بالقانون 106 :"يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضى في السجن نصف مدة العقوبة وكان سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه، وذلك ما لم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام .وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن تقل المدة التي تقضى في السجن عن ستة أشهر، وإذا كانت العقوبة السجن المؤبد فلا يجوز الإفراج تحت شرط إلا إذا قضى المحكوم عليه عشرين سنة على الأقل."

- تعريف التشريع المغربي:

ويعرّف نظام الإفراج المشروط في التشريع المغربي حسب المادة 622 ":يمكن للمحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية من اجل جناية أو جنحة الذين برهنو ا بما فيه الكفاية على تحسن سلوكهم أن يستفيدوا من الإفراج المقيد بشروط إذا كانوا من بين:

1 -المحكوم عليهم من أجل جنحة الذين قضوا حبسا فعليا يعادل على الأقل نصف العقوبة المحكوم بها.

2 -المحكوم عليهم بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحية من اجل وقائع وصفت بأنها جنائية، أو من أجل جنحة يتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقرر لها خمس سنوات حبسا فعليا يعادل على الأقل ثلثي العقوبة المحكوم بها إذا تعلق الأمر بمحكوم عليهم بالإقصاء فلا يمكن أن تكون مدة اعتقالهم الفعلي أقل من ثلاث سنوات تحسب من اليوم الذي أصبح تدبير الإقصاء ساري المفعول[1].

ج- تعريف المشرع الجزائري:

تأثّر المشرع الجزائري بأحكام نظام الإفراج المشروط في التشريع الفرنسي، وهو ما يتجلّى من خلال النصوص القانونية المنظمة له سواء في ظل الأمر رقم 02/72.[2] أو بعد استحداث الأحكام القانونية الخاصة به في القانون رقم 04/05[3].

[1] المادة 622 من القانون المغربي.

[2] الأمر رقم 72/02 المتضمن قانون السجون وإعادة تربية المساجين المؤرخ في ذي الحجة عام 1391 الموافق 1 فبراير 1972 المتضمن قانون البحوث وإعادة تربية المساجين، الجريدة الرسمية العدد 15، الصادر بتاريخ 22 فبراير 1972.

[3] القانون 05/04 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين، الجريدة الرسمية عدد: 12 لسنة 2005.

وعلى عكس ما ذهبت إليه التشريعات المقارنة، فإنّ المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 04/05 ومن قبله الأمر رقم 72/ 2 لم يتطرق إلى تعريف نظام الإفراج المشروط بل اكتفى بذكر الهدف من خلال نص المادة الأولى منه والتي تنص على أنه: « يهدف هذا القانون إلى تكريس مبادئ وقواعد لإرساء سياسة قضائية قائمة على فكرة الدفاع الاجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين »[1].

ومن بين تلك الأهداف نذكر ما يلي:

« يمكن للمحبوس الذي قضى فترة اختبار من مدّة العقوبة المحكوم بها عليه أن يستفيد من الإفراج المشروط إذا كان حسن السيرة والسلوك وأظهر ضمانات جدية لاستقامته »[2].

والحكمة من إقرار نظام الإفراج المشروط يمكن إجمالها فيما يلي:

1 –التهوين من آثار تحديد مدة العقوبة في حكم القاضي باعتبار أن التنبؤ بالمدة اللازمة من العقاب لإصلاح الجاني غير ميسور، وأن تحديد القاضي لهذه المدة لا يخلو من تحكم.

2 –إمكانية تحويل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى عقوبة مؤقتة عملا تفاديا لما في تأييدها من صراحة تجعلها في نظر الكثيرين أشدّ وأقسى من عقوبة الإعدام.

[1] عبد الرحمن خلفي: العقوبات البديلة، دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2015، ص 118.

[2] مغزي حب الله الحسن: نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014، 2015، ص 140.

الفرع الثاني: خصائص الإفراج المشروط.

كغيره من الأنظمة فإن نظام الإفراج المشروط يمتاز بمجموعة من الخصائص خاصة بعد التعديلات التي جاء بها ق ت س رقم 04/05 وعليه نذكر ما يلي:

أولا- الإفراج لا ينهي العقوبة:

لا يمكن اعتبار الإفراج المشروط إذا تمّ الإفراج به سببا لإنهاء العقوبة، لأن الإفراج هو قضاء المحكوم عليه المدة المنتهية خارج المؤسسة العقابية، مما يعني أن المحكوم عليه يبقى محروما من بعض الحقوق أثناء المدة الساري فيها مقرر الإفراج المشروط كحرمانه من الإدلاء بالشهادة إلا على سبيل الاستدلال فقط أو حرمانه من تقلد بعض الوظائف أو منعه من الإقامة في مكان معين[1].

ثانيا- الإفراج المشروط لا يعتبر إفراجا نهائيا:

لا يعدّ الإفراج عن المحكوم عليه شرطيا تسريحا نهائيا، وإنما هو مرحلة تمهيدية للإفراج النهائي تحسبا لوطأة المشاكل التي يثيرها الانتقال المفاجئ إلى المجتمع، لأنه ليس إنهاءً للعقوبة ولكنه مجرّد تعديل لأسلوب تنفيذها اقتضاء تطور شخصية المحكوم عليه مما يعني أن العقوبة تستمر أثناء الإفراج المشروط ولا تنقضي إلا إذا انتهت مدتها المحددة في الحكم الجزئي كاملة [2]. ويترتب على سيرورة الإفراج المشروط إفراجا نهائيا أمران:

1 -أن يصبح المحكوم عليه في حلّ من كل الواجبات التي فرضت عليه خلال مدة الإفراج المشروط.

[1] عبد الرحمن خلفي، المرجع السابق، ص 121.

[2] محمد صبحي نجم، مرجع سابق، ص 85.

2 عدم جواز إلغاء هذا الإفراج بعد أن أصبح نهائيا.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري اعتبر المحكوم عليه مفرجا عنه نهائيا منذ الإفراج عنه شرطيا. وفي حالة إلغاء قرار الإفراج المشروط فإن المدة التي قضاها المفرج عنه شرطيا تعد عقوبة مقضية. وهذا ما انتهى إليه المشرع للتأكيد على مبدأ إعادة تكييف العقوبة وفقا لمقتضيات التأهيل الاجتماعي للمحكوم عليه[1].

ثالثا- الإفراج المشروط يعتبر من أساليب المعاملة العقابية الحديثة:

يعتبر الإفراج المشروط من بين الأساليب العقابية الحديثة، والذي تعتمد عليه الكثير من دول العالم من خلال إعادة تأهيل وتقويم سلوكه بدلا من زجّه في المؤسسات العقابية، فالمعاملة العقابية لا تقتصر فقط على ما تطبقه الإدارة العقابية من أساليب داخل السجون، وإنما تمتد هذه المعاملة إلى ما تأخذ به التشريعات المعاصرة من نظم تطبق في الوسط الحرّ خارج المؤسسة العقابية[2].

رابعا- الإفراج المشروط ليس حقّا للمحكوم عليه.

الإفراج المشروط كنوع من المعاملة العقابية لا يعتبر حقا للمحكوم عليه وإن استوفى شروطه القانونية ويبرر ذلك بـ:

- اعتبار الإفراج المشروط منحة ومكافأة على حسن سيرة وسلوك المحكوم عليه وجدية استقامته أثناء تواجده بالمؤسسة العقابية، مخوّل إلى سلطة قضائية لأنه يمس بالقوة التنفيذية للحكم، ويكون باقتراح من الهيئة المشرفة على حالة المحكوم عليه لأنها

[1] تنص المادة 146، 3 من قانون تنظيم السجون: "إذا لم تنقطع مدة الإفراج المشروط عند انقضاء الآجال المذكورة أعلاه اعتبر المحكوم عليه مفرجا عنه نهائيا منذ تاريخ تسريحه المشروط".

[2] لريد محمد أحمد، موقف المشرع الجزائري من نظام الإفراج المشروط، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، العدد 06، 2016، ص 14.

تطلع بصورة دائمة على ما يطرأ على شخصيته من تحول وتطور في درجة إصلاحه [1].

-اعتبار الإفراج المشروط سلطة تقديرية للإدارة العقابية لا يؤثر فيها قبول المحكوم عليه أو رفضه، وتبعا لمقتضيات المعاملة العقابية التي تهدف إلى تأهيله ومساعدته على التكيف مع المجتمع؛ فإن تطبيق هذه المعاملة أمر إلزاميّ. ولكن القول بهذا الرأي لا ينفي رضا المحكوم عليه بإجراء الإفراج المشروط لأنه المعني والمساهم الأكثر في نجاحه، وهذا ما اشترطته بعض التشريعات المقارنة كالمشرع الفرنسي والألماني، فعدم رضاه يضعف الأصل في إمكانية جدوى النظام وتحقيق أهدافه[2].

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لنظام الإفراج المشروط.

عرف الإفراج المشروط تغيرات عديدة في طبيعته وتكييفه القانوني منذ نشأته إلى يومنا هذا، ومن ثم اختلفت التشريعات في تحديد هذا التكييف وفقا لغاية الإفراج المشروط.

لذلك نجد أنّ طبيعة الإفراج المشروط تختلف تبعا للغرض المرجوّ منه، وكذلك من الناحية القانونية والعقابية. وسنعرض كل ذلك في ما يلي:

الفرع الأول: من الناحية القانونية.

انقسم الفقهاء إلى اتجاهين، فمنهم من يرى:

[1] علي محمد جعفر، دار الجريمة سياسة الوقاية والعلاج، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 155 وما بعدها.

[2] فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.

1 أنه عمل إداري:

لأنه يعمل على تعديل المعاملة العقابية وفق ما طرأ من تطور على شخصية المسجون، وهذا عمل إداري تختص به الإدارة العقابية تنفيذا للعقوبة. ومن التشريعات التي أخذت بهذا الاتجاه: التشريع الفرنسي الذي خوّل لوزير العدل سلطة تقديره[1].

وقد اعتمد أنصار هذا الرأي على الحجج التالية:

- ✓ بالرغم أن قرار الإفراج المشروط ينطوي على تغيير المركز القانوني للمفرج عنه وأن صدوره من جهة الإدارة يبدو للوهلة الأولى أنه يمس بالقوة التنفيذية لحكم الإدانة من جهة؛ ويهدر مبدأ الفصل بين السلطات من جهة أخرى؛ فإن الإدارة أقدر من غيرها على اتخاذ مثل هذا القرار بحكم موقعها واتصالها المباشر بالمحبوس، مما يسمح لها بتقدير مدى تطور شخصيته واستعداده للاستفادة من مزايا الإفراج المشروط[2].

2 أنه عمل قضائي:

كونه يمس بالحكم وبقوته التنفيذية، بحيث يدخل عليه تعديل من حيث تحديد مدة معينة للعقوبة، ولقد أخذ بهذا الاتجاه التشريع الألماني الذي جعل الإفراج المشروط من اختصاص محكمة الدرجة الأولى التي نطقت بحكم العقوبة[3].

- ✓ كما أنّ اعتبار الإفراج المشروط عملا قضائيا يعدّ أكبر ضمان لحماية حقوق المحبوسين نظرا لما تتمتع به السلطة القضائية من حياد. كما أن تقرير الإفراج المشروط لا يتمّ إلا بعد دراسة تطور شخصية المحبوس ودرجة خطورتها، وذلك عن

[1] عز الدين وداعي، المبسط في القانون الجنائي العام، دار بلقيس، الجزائر، 2019، ص 139.

[2] عبد المجيد بوكروح، الإفراج المشروط في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، قسم القانون العام، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 79، 80.

[3] عز الدين وداعي، المرجع السابق، ص 139.

طريق الاستعانة بالخبراء. على العكس من ذلك لو ترك الأمر للإدارة فغالبا ما تقوم بتجاوزات تضر بالمحبوس، كما أنها قد تتعسف في استعمال سلطتها فضلا على تأثرها بالضغوط السياسية والاجتماعية، مما يدفع بها إلى تقرير الإفراج المشروط على نطاق واسع أو عدم تقريره نهائيا.

الفرع الثاني: من الناحية العقابية.

اختلفت الآراء حول تكييفه إلى ثلاثة اتجاهات هي:

1 -أنه مجرّد منحة ومكافأة:

لعلّ النظرة التي يبني عليها الإفراج المشروط والأهداف المرجوة عند بداية تطبيقه كانت مكافأة للمحكوم عليه نظير حسن سيرته وسلوكه داخل المؤسسة العقابية في مرحلة تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه، ومن ثم فإنّ المحكوم عليه قد قضى مدة محددة للعقوبة كان كافيا للإفراج عنه بغرض النظر إن تلقى تأهيلا أو تم التحقق من استفادته من برنامج التأهيل والإصلاح أو التحقق من صلاحه بالفعل.

ويترتب عن اعتباره منحة عدة نتائج منها:

- أنّ حسن السيرة والسلوك يعدّ شرطا لإمكانية الإفراج عنه قبل انتهاء العقوبة.
- أنّ موافقة المحكوم عليه على الإفراج المشروط لا محل لها ما دام أن الإفراج المشروط نظام عقابي تطبقه السلطة المختصّة التي يخولها القانون بذلك[1].

[1] زياني عبد الله، الإفراج المشروط في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مقال منشور في مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، محمد بيه أحمد، 2017، العدد 04، ص154.

2 -أنه مجرّد مرحلة للتنفيذ العقابي السالب للحرية:

يعدّ الإفراج المشروط أسلوبا من أساليب تنفيذ العقوبة خارج المؤسسة العقابية، أي أن الإفراج المشروط ينطوي على تغيير فقط في كيفية تنفيذ الجزاء الجنائي، فبعد أن كان ينفّذ في وسط مغلق سالب للحرية أصبح يتمّ في وسط حرّ يُكتفى فيه بتنفيذ تلك الحرية. ويترتب عن اختيار الإفراج المشروط مرحلة من مراحل التنفيذ الجزائي ما يلي:

- وجوب ارتباط الإفراج المشروط برضا المحكوم عليه الآن هذا النظام أصبح بهدف وحتى التأهيل والتقويم، الأمر الذي لا يتحقق إلا إن توافرت بالفعل لدى المحكوم عليه الإرادة الكاملة للاستفادة من المعاملة العقابية التي ينطوي عليها هذا النظام.
- وجوب خضوع المفرج عنه لتدابير الرقابة والإشراف والمساعدة التي تكفل تحقيق التأهيل الاجتماعي للمفرج عنه، وينبغي أن تكون مدّة الإفراج المشروط مناسبة بحيث تسمح بمتابعة جهود إعادة التأهيل والإصلاح عن طريق نلك التدابير[1].

3 -اعتبار الإفراج المشروط تدبيرا مستقلا للتأهيل الاجتماعي:

وهذا الاتجاه ينتهي إلى اعتبار الإفراج المشروط ذاتية تقطع صلته بالعقوبة، وتجعل منه تدبيرا مستقلا. ويتزعّم هذا الاتجاه حركة الدفاع الاجتماعي الجديد، ويكون هذا التدبير بإخضاع المحكوم عليه لرقابة أفضل بغية إنجاح الاختبار الذي يفرض عليه حيث تمتد مدة الإفراج المشروط إلى حدود سنة بعد مدة العقوبة المحكوم بها عليه نفرض زيادة نجاعة التدابير وتعزيز فرص نجاح جهود التأهيل، ويأخذ المشرّع الفرنسي مجموعة من القواعد يقترب بهما من هذا الاتجاه. وهذا ما نص عليه المشرع الفرنسي في المادة 732 من قانون الإجراءات الجزائية أين أجازت للوزير المختص إطالة تدابير المساعدة والرقابة إلى ما بعد انقضاء العقوبة المحكوم بها لمدة تزيد عن سنة، والحكمة من هذا النص والفائدة المرجوة هو عندما لا تكون مدة الإفراج المشروط كافية لاستفادة المفرج عنهم من برامج التأهيل[2].

[1] محمد صبحي نجم: مرجع سابق، ص 160.

[2] عبد العظيم مرسي وزير، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الثاني، النظرية العامة للعقوبة، ص 753.

المبحث الثاني: مبررات الإفراج المشروط وتمييزه عن غيره من الأنظمة المشابهة له.

يعدّ الإفراج المشروط أحد أساليب المعاملة العقابية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق أغراض العقوبة في إصلاح المحكوم عليه وإعادة تربيته وتأهيله اجتماعيا، ويستمدّ الإفراج المشروط تسميته من طبيعته، أي الإفراج عن المحبوس المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية يخضع للالتزامات وشروط مسبقة تفرض عليه حتى يتسنى له الاستفادة من هذا النظام.

إنّ الكلام عن مبررات نظام الإفراج المشروط الذي يسمى عقوبة بديلة يؤدي بنا للحديث عن مساوئ العقوبة السالبة للحرية، إذ تؤدي إلى عدم تحقيق الغرض المطلوب من العقوبة من إعادة للإدماج والتأهيل. وعلى هذا المبدأ فإن المساوئ تعتبر مبررات لهذا النظام[1].

رغم اختلاف الأنظمة التشريعية حول ضبط مصطلح موحّد للإفراج المشروط إلا أنها اتفقت حول تبنّي هذا النظام نظرا لما يتمتع به من خصائص، الأمر الذي يدفع بنا إلى البحث عما يميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة المشابهة له.

وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث، حيث سنقوم بذكر مبررات هذا النظام وتمييزه عن باقي الأنظمة المشابهة له.

الفرع الأول: المبررات المرتبطة بالسياسة الجنائية.

الهدف الذي ترجوه السياسة العقابية الحديثة هو السعي إلى إدماج المحكوم عليهم وإعادة تأهيلهم، وذلك ليعودوا إلى المجتمع كأفراد صالحين. لكن يواجه هذا الغرض بعض

[1] زياني عبد الله، المرجع السابق، ص 154.

العوائق التي تؤدي إلى تعطيله إلى حد ما، وتؤثر هذه العوائق على المسجون نفسه وتمس بالنظام العقابي، وهذا ما سنوضحه.

أولا- مبررات تتعلق بالمحكوم عليه:

بالحديث عن الآثار العامّة التي تترتّب عن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية بشكل عام، وكذلك العقوبة السالبة للحرية القصيرة المدة، نجد أن آثارها تبقى محفورة لا يمكن إزالتها، حيث أنها لا تقتصر على المحكوم عليه فقط، بل تمتد إلى محيطه الاجتماعي.

1 -الآثار الفرية والنفسية:

العقوبة السالبة للحرية أيا كانت مدتها قصيرة أم طويلة ترتاب آثارا سلبية على السجين وخاصة من الجانب النفسي [1]، فهو يعاني طيلة تواجده في المؤسسة العقابية مجموعة من الاضطرابات الناتجة عن انتقاله المفاجئ من الحرية إلى العزلة من المجتمع، وينتابه أيضا القلق لعزلته عن أسرته، ويقابل هذا الإحساس الخوف من توقع الشرّ أو الخطر. وبالتالي فالسجين هنا يحتاج إلى قدرة فائقة لاستيعاب ظروف السجن والتأقلم معها والامتثال لنظام السجن وقواعده، وليس له خيار غير ذلك، وحتى بعد الإفراج عنه تبقى هذه الوصمة التي سيتحمّلها طوال حياته، وهذه تبرز في العقوبة السالبة للحرية.

إضافة إلى الآثار النفسية؛ فهناك آثار جسدية وعضوية وهي نتاج الآثار النفسية من وهن للجسم وضعفه، بالإضافة إلى الأمراض المعدية وغيرها.

2 -إفساد المسجونين:

[1] أيمن رمضان الزيني، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وبدائلها، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2003، ص 45.

المؤسسة العقابية تجع بين السجين المبتدئ والعائد، وبطبيعة الحال فإن المجرم العائد يستغل ضعف أو جهل المبتدئ فلا يخرج منه إلا وقد أشبع في نفسه إجراما، لذلك وجب أن تستبدل العقوبة ببدائل منها نظام الإفراج المشروط لتجنّب عيش المحكوم عليه في بيئة السجين، وتؤهله بشكل يضمن إصلاحه وإعادة إدماجه[1].

ثانيا- مشكلة اكتظاظ المؤسسات العقابية:

هذه المشكلة تعاني منها معظم السجون في العالم بسبب زيادة عدد المجرمين ونقص سبل الوقاية من الجريمة، ويتبع ذلك أن ارتفاع نسبة السجناء لم يرافقه زيادة في عدد المؤسسات العقابية، وبذلك وجب إيجاد حلّ لهذه المشكلة والمتمثل في بناء مؤسسات أخرى تستوعب العدد[2]. واستحداث أنظمة كنظام الإفراج المشروط الذي يعدّ مرحلة انتقالية من العقوبة السالبة للحرية المطلقة إلى مرحلة العقوبة السالبة للحرية النسبية، والذي يكون معلقا على شرط حسن سلوك السجين وانضباطه بالالتزامات.

1 -العنف في المؤسسات العقابية:

فطبيعة السجن وبيئته وتدنّي المستوى الأخلاقي لدى بعض السجناء يؤدّي إلى فساد أخلاقي، وكلّ ما يشكّل العنف والشجار بين السجناء، والواقع أنّ العنف في السجن هو أحد صور العنف الذي ظهر حديثا لأنه ارتبط بنشأة السجن، وتطورت مؤشرات قياسه

[1] سارة معاش، العقوبات السالبة للحرية في التشريع الجزائري، د ط، مكتبة الوفاء الإسكندرية، سنة 2016، ص 161.

[2] فهد الكساسبة، دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل، دراسة مقارنة، 2012، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 39، العدد 02، ص 387.

إلى ما يصل للقتل والاغتصاب والضرب والهروب، ومحاولة الانتحار والسب واستخدام الألفاظ البذيئة[1].

لذلك كان شرط الإفراج المشروط حسن السيرة وسلوك المحكوم عليه ما يكفل التطبيق السليم للمعاملة العقابية المرجوة من ردع وإصلاح.

الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية.

أولا- إرهاق ميزانية الدولة:

إنشاء السجون وإدارتها يحتاج أموالا هائلة تستقطع من الميزانية السنوية لإنفاقها على السجون والقائمين عليها بسبب وجود المجرمين داخل السجون، ولا يوجد مردود مضمون للمؤسسات الإصلاحية العقابية سواء من ناحية منع الجريمة أو الوقاية منها من ناحية المجتمع[2].

ثانيا- تعطيل الإنتاج:

غالبية المحكوم عليهم من فئة الشباب القادر على العمل، ووضع الآلاف منهم في السجون فيه تعطيل لقدرات الأيدي العاملة وعقول مفكّرة كان يمكن أن تساهم في بناء وتنمية الوطن، والتي يمكن الاستفادة منها لو أمكن معاقبتهم بطريقة أخرى غير السجن، وتمّ تقليص هذا الإشكال من خلال الاستغلال لنشاط بعض المساجين في العمل في بيئة مفتوحة، وفي إطار عملية الإصلاح العقابي.

[1] ناجي سليم محمد هلال، العنف في السجن، دراسة اجتماعية على عينة من السجناء، مركز الدراسات والبحوث الشارقة- الإمارات العربية، ص 184.

[2] طالب أحسن مبارك، الجريمة والعقوبة والمؤسسة الإصلاحية، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 209.

ومن أجل إعادة إدماج المحبوسين في المجتمع اعتمد المشرّع الجزائري على عدة أنظمة يقوم أساسها على تنفيذ العقوبات خارج المؤسسات العقابية، وذلك بصفة كلية أو جزئية أي ما يعرف بنظام البيئة المفتوحة وسميت هذه الأنظمة بأنظمة الدفاع الاجتماعي التي تهدف إلى تقويم المحبوسين وضمان عدم عودتهم للجريمة، وما يهمنا في موضوعنا نظام الإفراج المشروط.

اعتبر نظام الإفراج المشروط في ظل القانون الجنائي القديم منحة وامتيازا لا تهدف إلى تأهيل وتقويم سلوك المحكوم عليه وتهيئته للاندماج مجددا في المجتمع، بل كان وسيلة للتخفيف من اكتظاظ المؤسسات العقابية، لكن هذا المفهوم تغير بعد ظهور الأحكام الحديثة للدفاع الاجتماعي، والتي تسعى إلى تقويم سلوك المحكوم عليه وتأهيله اجتماعيا كي لا يضرّ بالمجتمع ولا يشكل خطرا عليه، لذلك تم إصدار قانون متعلق بإعادة إدماج المحبوسين، وهو القانون رقم 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة إدماج المحبوسين، الذي نلمس في مادته الأولى: « تطبيق العقوبة هو وسيلة لحماية المجتمع بواسطة إعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين »[1].

وهذا القانون تضمّن في نصوصه وأحكامه نظام الإفراج المشروط كأحد الآليات الفعالة لإعادة الاندماج، وبالتالي ترجيح الكفة لصالح إعادة التربية والتأهيل بما يضع حدا لسياسة الحبس من أل الحبس والعقاب من أجل العقاب، وهي سياسة غير مجدية، حيث لا تنقضي إلى تغيير سلوك المحبوسين بما يحقق هدف الإصلاح والاندماج في المجتمع، وبالتالي وضع حدّ لظاهرة معاودة الجنوح والإجرام.

[1] عمار عباس الحسيني ، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، ط 1 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص512

وحسبما ذكر سوف نتطرق لأهم دواعي ومبررات وجود نظام الإفراج المشروط. والاستفادة من هذا النظام، والتي تتمثل فيما يلي:

1 -فترة الإفراج المشروط تعد مرحة انتقالية من العقوبة السالبة للحرية المطلقة إلى العقوبة السالبة للحرية النسبية: ومن ثمة فهي محاولة لدفع المفرج عنه إلى التكييف في المجتمع [1] وتشجيعه وتحضيره لذلك، وبالتالي العمل على التدرج في ممارسة الحرية بالنسبة للمفرج عنه، وذلك حتى لا يسيء استعمال حريته الكاملة ويعود بذلك إلى الإجرام، فتتشكل لديه رغبة دائمة وشغف للإجرام والعودة له مما يجعله يحس أن العقوبة المحكوم عليه بها دائمة وأنها تعسّفية وظالمة نظرا لشدتها فهي لا تتناسب والجرم الذي ارتكبه، فينتابه شعور بالظلم، وهذا ما يدفعه للانتقام الذي يكون بدخوله مرة أخرى لعالم الجريمة، وبهذا يصبح خطرا على المجتمع ويهدد استقراره وأمنه، وبهذا تكون العقوبة التي هدفها تحقيق الردع لم تؤدّي هذه الوظيفة ولم تحقق الغاية المرجوة منها ولو جزءا منها[2].

2 -باعتبار شرط الإفراج المشروط عن المحكوم عليه قبل انتهاء العقوبة معلقا على حسن سيرته وسلوكه، فيعدّ ذلك دافعا له حتى يسلك سلوكا قويما أثناء فترة قضاء عقوبته بالمؤسسة العقابية كسبيل للاستفادة من نظام الإفراج المشروط من جهة؛ ومن جهة أخرى تعميم هذا الإجراء بين كل المساجين يكفل التطبيق السليم في المعاملة العقابية على أحسن وجه لتحقيق الغاية المرجوة من الجزاء الجنائي [3]. أي أن الإفراج المشروط وسيلة لتشجيع المحكوم عليه على التزام حسن السيرة

[1] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 513.

[2] فوزية عبد الستار، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص 176.

[3] المرجع نفسه، ص 180.

والسلوك، وتقويم النفس داخل المؤسسة العقابية، فهذا النظام لا يمنح إلا لمن كان محلا للثقة ومتحملا للمسؤولية.

3 -يحمل الإفراج المشروط في مغزاه التعوّد على احترام القانون الذي يجسّد في شرط الامتثال للالتزامات المفروضة على المحكوم عليه عند استفادته من هذا الإجراء من جهة، ومن جهة أخرى يجعل المفرج عنه بشرط يعمل بكل جهد كي لا يخالف القانون خوفا من إلغاء مقرر الإفراج المشروط وإرجاعه مجددا إلى المؤسسة العقابية ثانية.

4 -لا يمكن الاستمرار في تنفيذ العقوبة بالنسبة للمحبوسين الذين أثبتوا حسن سلوكهم داخل المؤسسة العقابية وفي فترة تنفيذ عقوبتهم باعتبار أن ذلك يؤثر على نفسيتهم ويجعلهم يشعرون بطول عقوبتهم وبالتالي تزول رغبتهم في اندماجهم مجددا، وذلك لإحساسهم بالظلم وأن العقوبة المحكوم بها عليهم لم تعد تتناسب والجرم الذي ارتكبوه لكونها أشد بالنظر للمجهودات التي أظهروها خلال فترة حبسهم مما يدفعهم من جديد إلى معاودة ارتكاب نفس الجرم أو أشدّ منه.

5 -نظام الإفراج المشروط يحافظ على استمرار الروابط الأسرية، وذلك من خلال تمكّن المحبوس المفرج عنه أن يقصيه في المؤسسة العقابية وبهذا يحس المفرج عنه إخراجا شرطيا بقيمة محيطه وخاصة العائلي، وهذا ما يؤدي إلى تقوية الروابط العائلية.

6 -نظام الإفراج المشروط يؤدي إلى تحفيز المحكوم عليه على تسديد المصاريف القضائية والغرامات والتعويضات المدنية، حيث أن تسديدها يعدّ شرطا من شروط قبول ملف الإفراج المشروط، مما يؤدّي إلى استيفاء الدولة حقّها عن طريق دفع المصاريف والغرامات القضائية[1].

[1] فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص 186.

تستفيد الضحية أيضا من استحقاق حقوقها من خلال دفع المصاريف والغرامات من قبل المحكوم عيه، وهذه المصاريف تمثل تعويضات بسب الضرر الذي أحدثه وهو ما يشعر الضحية بتحقيق العدالة والقسطاس[1].

المطلب الثاني: تمييز الإفراج المشروط عن بعض الأنظمة المشابهة له.

يعدّ الإفراج المشروط أحد أساليب المعاملة العقابية الحديثة التي تسعى إلى تحقيق أغراض العقوبة في إصلاح المحكوم عليه وتربيته وتأهيله اجتماعيا.

الفرع الأول: تمييزه عن باقي الأنظمة المشابهة له.

يقصد بوقف تنفيذ العقوبة: « تعليق تنفيذ عقوبة معينة ومحكوم بها بحث شخص محكوم عليه وعلى شرط موقف خلال مدة الإنذار التي يحددها القانون »[2]. أي أنه نظام يسمح بوقف تنفيذ العقوبة بعد النطق بها بحيث نجد أن المشرّع الجزائري قد طبّق هذا النظام على الحبس والغرامة من خلال قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، ولا يعتبر هذا الإجراء حثا للمتهم الذي تتوافر فيه الشروط القانونية، فهو وسيلة حبلها في يد القضاة وترك مسألة تطبيقها لسلطتهم التقديرية[3].

1 -أوجه التشابه بين الإفراج المشروط ووقف تنفيذ العقوبة:

يمكن حصر أوجه التشابه بين النظامين فيما يلي:

[1] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 519.

[2] يطلق علي وقف تنفيذ العقوبة (Sersis) عدة اصطلاحات منها: التعليق المشروط لتنفيذ العقوبة، الحكم المعلق لتنفيذ نظام الحكم المشروط، تعليق تنفيذ الأحكام على شرط.

[3] مقدم مبروك، العقوبة موقف التنفيذ، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 43.

- ✓ يتفق هذان النظامان حول الأشخاص القابلين للإصلاح والتقويم والجديرين بالثقة بتجنيبهم مساوئ السجن بعد تنفيذ العقوبة كاملة[1].
- ✓ إنّ الإخلال بالشروط المقررة من طرف القاضي أثناء مدة العقوبة موقوفة التنفيذ بارتكاب جريمة أخرى يجعل من العقوبة غير النافذة نافذة في حق المحكوم عليه وينفذها داخل المؤسسة العقابية.
- ✓ كذلك الأمر بالنسبة إفراج المشروط بحيث أن الإخلال بأي شرط من شروطه يؤدي بالمحكوم عليه إلى العودة إلى مؤسسة السجن لتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة.

2 -أوجه الاختلاف بين الإفراج المشروط ووقف تنفيذ العقوبة:

يمكن حصر أوجه الاختلاف بين النظامين في الآتي:

- ✓ يختلف هذان النظامان من حيث الهدف، بحيث أن الإفراج المشروط يقوم على أساس حسن سيرة المحكوم عليه وسلوكه داخل السجن، فيعد بمثابة مكافأة له بإطلاق سراحه قبل انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها، وتستقل بتطبيقه السلطة التنفيذية.
- ✓ أما نظام وقف التنفيذ فيهدف إلى إبعاد المحكوم عليه عن جوّ السجن ومساوئه عن طريق النطق بالعقوبة دون تنفيذها، وتعليق هذا التنفيذ على جريمة يرتكبها المحكوم عليه خلال فترة الاختبار، وهو إجراء يعد من اختصاص المحكمة، أي أنه مكنة جعلها المشرع في متناول القضاة وترك تطبيقها لسلطتهم التقديرية[2].

[1] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 281.

[2] مقدم مبروك، مرجع سابق، ص 103.

وإذا حكم به القاضي فإنّه يكون فقط بالنسبة للمتهم المحكوم عليه بعقوبة الحس أو الغرامات كعقوبات أصلية، والذي لم يسبق له الحكم عليه بالحبس بجناية أو جنحة[1].

- ✓ يهدف وقف التنفيذ إلى تجنّب تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، فهو وصف يرد على الحكم بالعقوبة فيجرده من قوته التنفيذية، بينما الإفراج المشروط يهدف إلى الحيلولة دون الاستمرار في التنفيذ أي أنه لا يجرد الحكم بالعقوبة من قوته التنفيذية[2].

3 -يهدف نظام وقف تنفيذ العقوبة إلى إخضاع المحكوم عليه لفترة تجربة لمدة معينة تقدر بـ 05 سنوات، وهي الفترة التي لا تخضع فيها لأي نوه من تدابير المراقبة والمساعدة ولا يخضع لأي إشراف يسمح له بالتغلب على تأثير العوامل الإجرامية عليه، على عكس الإفراج المشروط الذي لا يقتصر على مجرّد التهديد بإلغائه في حالة الإخلال بأحد الالتزامات، وإنما يخضع المفرج عنه لتدابير المراقبة والمساعدة.

وعليه فبينما يعطي وقف التنفيذ للمحكوم عليه مجرد فرصة لتأهيل نفسه فإن الإفراج المشروط يمده بالوسائل التي تضمن له الانتفاع بهذه الفرصة[3].

4 -يُلغى وقف التنفيذ تلقائيا بمجرّد ارتكاب المحكوم عليه لجناية أو جنحة أثناء فترة التجربة، بخلاف الإفراج المشروط الذي لا يحتاج إلى ارتكاب جريمة جديدة

---

[1] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 498.

[2] بن شيخ نبيلة، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون العقوبات وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009، ص30.

[3] بن شيخ نبيلة، المرجع نفسه، ص 31.

لإلغائه بل يكفي مجرّد عدم التزام المفرج عنه بالشروط المفروضة عليه خلال فترة الإفراج حتى يعود إلى المؤسسة العقابية.

وعليه؛ لا يمكن إنكار دور كل نظام، فعلى الرغم من الاختلاف بينهما فإن كلا منهما يؤدّي دورا مستقلا عن الآخر، فوقف التّنفيذ يعمل على إبعاد المجرمين الأكثر خطورة، أمّا الإفراج المشروط فإنه يطبّق على بالمجرمين الذين قضوا فترة من العقوبة داخل السجن وأثبتوا عدم جدوى بقائهم داخله نتيجة حسن سلوكهم، وتقديم ضمانات جدية للاستقامة.

الفرع الثاني: الإفراج المشروط ونظام الاختبار القضائي.

الاختبار القضائي هو نظام يحقق الدفاع عن المجتمع عن طريق حماية نوع من المجرمين المنتقين، بتجنيبه دخول السجن وتقديم المساعدة الإيجابية له تحت التوجيه والإشراف والرقابة[1].

كما عرّف الاختبار القضائي بأنه: « أسلوب لمعاملة بعض المجرمين المنتقين انتقاءً خاصًّا،، ويتمثل بالإيقاف الشرطي للعقوبة مع وضع المجرم تحت الرقابة الشخصية والتوجيه والعلاج ».

1 -أوجه الشبه بين نظام الإفراج المشروط والاختبار القضائي:

- يقوم كل من نظام الإفراج المشروط والاختبار القضائي على أساس انتقائي، وذلك انطلاقا من مبدأ تقرير المعاملة[2].

[1] أحمد فتحي سرد، الاختبار القضائي، دراسة مقارنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر، الطليعة العالمية، القاهرة، ص 103.

[2] سرد المغربي، والسيد أحمد الليثي، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، ص31.

- ❖ يتعلق كل من النظامين بمعاملة المجرمين وإصلاحهم وإعادتهم إلى المجتمع كمواطنين صالحين[1].
- ❖ إنّ الالتزامات والقيود المفروضة على كل من المفرج عنه بموجب نظام الإفراج المشروط، ونظام الاختبار القضائي متشابهة، فعلى كل منهما أن يلتزم بالشروط التي تبلغه بها السلطات المختصّة، ويكون قرار الإفراج المشروط أو وضعه تحت الاختبار القضائي معرضا للإلغاء في أي وقت إذا ما ارتكب ما يستوجب الإلغاء. ويعني ذلك أن هناك وحدة من المركز القانوني لكل منهما خلال فترة التجربة، حيث أن فشل أي منهما في الالتزام بتلك الشروط سيؤدّي إلى السجن، بينما سيؤدي النجاح إلى إطلاق سراحهما نهائيا[2].
- ❖ يتفق كل من النظامين في ما يخصّ أسباب الإلغاء، والتي تقتصر على مجرّد مخالفة المستفيد من نظام الإفراج الاختبار القضائي أو المفرج عنه لأحد الواجبات المفروضة عليه، أو عدم التزامه السلوك الحسن خلال فترة التجربة.

رغم أوج التشابه بين النظامين، إلا أنه توجد عدة فروق أساسية أخرى نتناولها في ما يلي:

2 -أوجه الاختلاف بين نظام الإفراج المشروط والاختبار القضائي:

يمكننا ردّ الاختلاف بين الإفراج المشروط والاختبار القضائي إلى الأوجه التالية:

- كل من النظامين له تكيفه القانوني، رأينا سابقا أن الإفراج المشروط في صورته الحديثة هو أسلوب من أساليب معاملة المحكوم عليه، وهو حاليا – وفقا لأفكار الدفاع الاجتماعي الحديث – تدعيم مستقل لتأهيل المحكوم عليه.

[1] أحمد فتحي سرد، مرجع سابق، ص 79.

[2] حسين إبراهيم، صالح عبيد، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1976، ص 32.

أمّا الاختبار القضائي فلقد اختلفت الآراء في تكييفه بين العقوبة وتدبير الأمن. يتجه رأي إلى إعطائه وصف العقوبة، بينما يذهب رأي آخر إلى اعتباره الأقرب إلى تدبير الأمن منه إلى العقوبة. ويجد هذا الاتجاه الأخير سنده في عدة مبررات ترجع إلى عدم تحقق الردع العام، إذ قلّما يعلم به عامة الناس، كما أنه لا ينطوي على إيلام مقصود للجاني، فضلا عن أنه شرع بتجنب توقيع العقوبة السالبة للحرية.

- يختلف النظامان أيضا من حيث الهدف، فالإفراج المشروط يهدف إلى الحيلولة دون استمرار المحكوم عليه داخل المؤسسة العقابية بعد أن نفذ جزءا من العقوبة فإن الاختبار القضائي يرمي إلى تفادي وضع المحكوم عليه في المؤسسة العقابية، مع إحلال معاملة عقابية تتلاءم مع شخصية، وبذلك يعفى تنفيذ العقوبة السالبة للحرية[1].
- إنّ المجال الذي يعمل فيه كل من النظامين جد مختلف، فالإفراج المشروط يطبّق على فئة من المحكوم عليهم الذين أمضوا جزءا من عقوبتهم حتى إذا ما ثبت أنهم قد صلح حالهم أثناء وجودهم في السجن.

الفرع الثالث: تمييز نظام الإفراج المشروط عن نظام التوقيف المؤقت لتنفيذ العقوبة.

لقد نظم المشرع الجزائري أحكام التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة في المواد 130 إلى 133 من قانون 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين.

[1] مقدم مبروك، العقوبة موقوف التنفيذ، دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، دار هومه الجزائر، 2008، ص 81.

وهو نظام يمكّن من التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة السالبة للحرية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا كانتا المدة المتبقية من العقوبة المقررة تقل عن سنة واحدة أو يساويها مع توافر أحد الأسباب التالية[1]:

- وفاة أحد أفراد عائلة المحبوس.
- إصابة أحد أفراد عائلة المحبوس بمرض خطير وأثبت بأنه المتكفّل الوحيد بالعائلة.
- التحضير للمشاركة في امتحان.
- احتباس الزوج أيضا، وكان من شأن بقاء المحبوس في السجن إلحاق الضرر بالأولاد القصّر أو بأفراد العائلة الآخرين المرضى منهم أو العجزة.
- خضوع المحبوس لعلاج طبي خاص[2].

حيث يختلف ويتفق النظامان في عدة أوجه نذكرها على الترتيب:

أولا- أوجه الشبه بين الإفراج المشروط والتوقيف المؤقت لتنفيذ العقوبة:

يتفق كل من النظامين من خلال ما يلي:

- كل من النظامين يفترض قضاء المحكوم عليه لفترة من العقوبة السالبة للحرية داخل مؤسسة السجن.
- كلاهما يقوم على أساس رفع طلب من المحبوس المعني أو بموجب قبول أو رفض الطلب[3].

[1] عمر خوري، السياسة العقابية في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الحقوق فرع القانون الجزائري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008، ص 274.

[2] المادة 130 من القانون رقم 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون.

[3] عمر خوري، السياسة العقابية في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 275.

خلاصة الفصل الأول:

وفي نهاية الفصل الأول من هذه الدراسة نخلص إلى أن مسألة الإفراج المشروط في التشريع الجزائري يعتبر شكلا من أشكال الإفراج التي تعفي السجين المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية من إكمال المدة المتبقية من العقوبة داخل المؤسسة العقابية، وذلك بهدف إعادة الدمج الاجتماعي للمساجين وتهذيب سلوك المحكوم عليه، وذلك من أجل التأهيل والإصلاح.

كما تمكنا من تمييز الإفراج المشروط عن غيره من الأنظمة المشابهة وذكر خصائصه، وبينّا الطبيعة القانونية له، وكذلك مبرراته.

ومن هنا نكون قد تطرقنا إلى الإطار الموضوعي بصفة شاملة لنظام الإفراج المشروط، ومن ثم الانتقال إلى الجانب الإجرائي له الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الإطار الإجرائي لنظام الإجراء المشروط

الفصل الثاني: النظام الإجرائي لنظام الإفراج المشروط.

يُعتبر الإفراج المشروط مرحلة انتقالية من نظام سلب الحرية إلى الحرية الكاملة المقيدة، لذلك أقرّ المشرع الجزائري جملة من الإجراءات الواجب اتّباعها حتى يستفيد المحبوس من الإفراج المشروط تتعلق بدعم صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات في هذا المجال، حيث تباشر هذه الإجراءات من مجرّد تقديم طلب أو اقتراح إلى غاية صدور مقرر الإفراج المشروط.

ونظم المشرع الجزائري الأحكام المتعلقة بالإفراج المشروط في القانون رقم 04/05 المشار إليه سابقا سواء تعلق الأمر بتبيان الشروط الواجب توافرها كي يستفيد من الإفراج أو بالنسبة للجهات المختصّة في منحه، كما وجب علينا إخضاع المحكوم لمجموعة من الضوابط، إضافة إلى ما ينتج عنها من آثار.

ومن أجل توضيح ذلك قمنا بعنونة الفصل الثاني بـ "الإطار الموضوعي لنظام الإفراج المشروط". حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين؛ خصصنا الأول لشرح ضوابط نظام الإفراج المشروط (شروطه والسلطات المختصة في منحه)، والثاني لآثار نظام الإفراج المشروط وانقضائه.

المبحث الأول: ضوابط نظام الإفراج المشروط.

إنّ المشرّع الجزائري ضبط أحكام نظام الإفراج المشروط من خلال وضع عدّة شروط لاستفادة المحبوس والمحكوم عليه من هذا النظام.

وقد تطرقنا في المطلب الأول إلى شروط نظام الإفراج المشروط، وفي المطلب الثاني تحدثنا عن الجهات المختصة في منح الإفراج المشروط.

المطلب الأول: شروط نظام الإفراج المشروط.

منح المشرع الجزائري فرصة للمحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية للاستفادة من نظام الإفراج المشروط، وذلك إذا توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في ق. ت. س رقم 04/05[1].

الفرع الأول: الشروط الموضوعية لنظام الإفراج المشروط.

وهي تلك الشروط المتعلقة بصفة المستفيد، حيث نصت المادة 134 منه أن المحبوس المحكوم عليه يمكنه أن يستفيد من نظام الإفراج المشروط[2]. وذلك بعد خضوعه لفترة اختبار تضمن حسن سيرته واستقامته، كما أن فترة الاختبار تختلف، حيث أن المحبوس المبتدئ تحدد بنصف العقوبة المحكوم بها عليه أم المحبوس المعتاد للإجرام فقد حددت بثلثي العقوبة.

ومن خلال استقراء المادة السابقة (134) نجد أن هناك ثلاثة شروط وهي كالآتي:

[1] القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون.

[2] انظر المواد 134، 135، 136 من نفس القانون.

أولا: حسن السيرة وتقديم ضمانات جدية للاستقامة.

تتمثل علة هذا الشرط في كون الإفراج المشروط عبارة عن مكافأة للمحكوم غليه على حسن سلوكه وسيرته أثناء تنفيذ العقوبة، بحيث نصّ عليه المشرّع الجزائري في نصّ المادة 134 من القانون 04/05. فحسن السلوك هو الذي يفيد بأن المحكوم عليه قد استفاد من البرامج التأهيلية التي خضع لها أثناء تنفيذ العقوبة، ولم يعد الاستمرار في تنفيذ هذه الأخيرة أي أثر إيجابي للمحكوم عليه، فضلا عن وجود دلائل لا تدع مجالا للشكّ على سهولة اندماج المحكوم عليه في المجتمع وتكييفه معه، بعبارة أخرى أن يكون تقدير سلوكه متجها إلى المستقبل وفي سبيل ذلك يستعان بالمتخصصين، فيقوم كل منهم بإعداد تقرير عن تطور شخصية المحكوم عليه واستعدادها للتأقلم والتكيّف مع المجتمع الحرّ[1].

حيث أن حسن السيرة والسلوك غير كاف لمنح الإفراج المشروط، بل يتعيّن ضمانات جدّية لاستقامته، ولا يتحقق هذا الشرط إلا بعد انقضاء فترة معينة من مدة العقوبة السالبة للحرية داخل المؤسسة العقابية، إن المؤسسة العقابية تُعدّ عدة برامج تأهيل وإصلاح تبعا لمراحل تنفيذ العقوبة من تعليم وإجازات الخروج والورشات الخارجية ونظام الوضع في الحرية النصفية، ولعل هذه المؤشرات تنبئ بتوافر ضمانات الاستقامة من عدمها[2].

وعلى ذلك يجب أن يتضمّن ملف الإفراج المشروط تقريرا مسببا من مدير المؤسسة حول سيرة وسلوك المحبوس والمعطيات الجديدة لضمان استقامته طبقا للمادة 140 من القانون 04/05[3].

[1] زياني عبد الله، مرجع سابق، ص 11، 12.

[2] لحسين بن شيخ آت ملويا، دروس في القانون الجزائي العام، دار هومة، الجزائر، 2014، ص 361.

[3] راجع المادة 140 من القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة دمجهم، مرجع سابق.

قد أورد القانون المتعلق بتنظيم السجون حالتين استثنائيتين للاستفادة من الإفراج المشروط دون مراعاة الشروط الموضوعية التي جاءت بها المادة 134 وهما:

- تبليغ السلطات المختصة عن حادث خطير قبل وقوعه أو تقديم معلومات إلى مديرها (المادة 135): « يتعلق الأمر بحالة المحبوس الذي يبلغ السلطات الخاصة عن حادث خطير قبل وقوعه من شأنه المساس بأمن الدولة أو المؤسسة العقابية (كمشروع الهروب من مؤسسة عقابية أو التمرد)» [1].
- الأسباب الصحية (المادّة 148): « يتعلق الأمر بحالة المحبوس المصاب بمرض خطير أو إعاقة دائمة تتنافى مع بقائه في الحبس، ومن شأنها أن تؤثر عليه، وبصفة مستمرة ومتزايدة على حالته الصحية، البدنية، النفسية، ويجوز في هذه الحالة منح الإفراج المشروط دون مراعاة كافة الشروط الواجب توافرها » [2].

ثانيا- استكمال فترة الاختبار:

يشترط القانون لمنح الإفراج المشروط أن يكون المحكوم عليه قضى جزءا من عقوبته في الحبس. وتختلف فترة الاختبار باختلاف السوابق القضائية للمحبوس وطبيعة العقوبة المحكوم بها عليه.

-إذا كان المحبوس مبتدئا يجب أن يكون قد قضى في الحبس نصف العقوبة المحكوم بها عليه، ويلي فترة الاختبار أيا كانت مدتها. وهذا حسب المادة 134 من ق. ت. س. نلاحظ أن المشرع الجزائري في الأمر 72/ 2 المتضمن تنظيم السجون وإعادة

[1] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 477.

[2] أحسن بوسقيعة، المرجع نفسه، ص 477.

تربية المساجين[1] اشترط أن لا تقلّ مدة الاختبار عن ثلاثة (03) أشهر وهذا ما ألغاه المشرع بموجب الأمر رقم 04/05.

- إذا كان المحبوس معتادا ترفع مدة الاختبار إلى ثلثي (3/2) العقوبة على أن لا تقل مدتها عن سنة، وبمقارنة المادة 179/ 02 من الأمر رقم 72/ 02 والمادة 03/134 من القانون 04/05 أن المشرع قد رفع الحدّ الأدنى المطلق لفترة الاختبار من ستة (06) أشهر إلى سنة واحدة[2].

وربما هذا ما تحتاجه هذه الفئة من المجرمين، حيث أنه كلما طالت مدة الاختبار كلما زادت فرص الإصلاح والتأهيل.

- إذا كان المحبوس محكوما عليه بعقوبة السجن المؤبّد يجب أن يكون قد أمضى على الأقل مدة 15 سنة في السجن[3].

تأسيسا على ما سبق فإنّ العفو الرئاسي بالنسبة للمحبوس المحكوم عليه بعقوبة السجن المؤبد لا يترتب عنه إلا إعفاء المحكوم عليه من العقوبة المخفّضة دون أن تعد تلك العقوبة المخفّضة كأنها مدة حبس قضاها المحبوس فعلا، إلا أنه بالإمكان أن يستفيد من الإفراج المشروط دون شرط فترة الاختبار. وذلك بتقديم للسلطات المختصّة الإشارات أو المعلومات التي من طبيعتها الوقاية من وقائع خطيرة من شأنها المساس بأمن المؤسسات العقابية[4].

[1] عبد القادر عدو، مبادئ قانون العقوبات الجزائري، القسم العام (نظرية الجريمة، نظرية الجزاء الجنائي)، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 279.

[2] القانون رقم 02/72 المؤرخ في 10 فيفري 1972، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين.

[3] بن شيخ نبيلة، مرجع سابق، ص 74.

[4] أحسن بوسقيعة، مرجع سابق، ص 476.

ثالثا- تسديد المصاريف القضائية ومبالغ الغرامات والتعويضات المدنية:

لمنح الإفراج المشروط للمحكوم عليه لابدّ أن يكون قد أوفى بالالتزامات المالية المحكوم بها عليه حسب المادة 136 من ق.ت.س[1]. وأن عدم وفاء المحكوم عليه بتلك الالتزامات رغم استطاعته يكشف بذلك عن ندمه على جريمته، وعدم جدارته بالإفراج، كما أن عدم الوفاء قد يعزز من المخاطر التي تهدد الأمن العام.

الالتزامات التي يتعين الوفاء بها من المصاريف القضائية ومبالغ الغرامات والتعويضات المدنية المقضي بها فقط، فلابد عليه أن يدفع ما عليه من حقوق للخزينة العمومية إثر المحاكمة، وكذا المبالغ المستحقة للضحية نتيجة الجرم الذي ارتكبه، ونرى أنّ الوفاء بتلك المبالغ واجب ولو كانت عن جريمة غير التي دخل بسببها المؤسسة العقابية[2].

الفرع الثاني: الشروط الشكلية لنظام الإفراج المشروط.

إضافة إلى جميع هذه الشروط الواجب توفرها لمنح الإفراج المشروط؛ هناك شروط أخرى يجب أن تتحقق لمنح هذا النظام لفائدة المحبوسين وهي عبارة عن شروط شكلية وتتمثل في الآتي[3]:

1 -تقديم طلب الإفراج المشروط من طرف المحبوس شخصيا أو ممثله القانوني من أحد أفراد عائلته أو محاميه، وهذا ما نصت عليه المادة 137 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج، ويقدم طلب الإفراج المشروط من المحبوس شخصيا أو

[1] راجع المادة 136 من القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين.

[2] شعيب ضريف، الإفراج المشروط كأسلوب لإعادة إدماج المحبوسين اجتماعيا في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 49، كلية الحقوق- سعيد حمدين، جامعة الجزائر، 2018، ص 324.

[3] مغزي محب الله حسن، مرجع سابق، ص 37.

ممثله القانوني أو في شكل اقتراح من قاضي تطبيق العقوبات أو مدير المؤسسة العقابية، ولم يشترط م. ج أية شكليات في طلب موضوع الإفراج المشروط إلا أن يكون الطلب مكتوبا، ويجب أن يتضمن موضوع الطلب اسم ولقب طالب الإفراج وتاريخ ومكان ميلاده ورقم تسجيله في المؤسسة العقابية، وله أن يضيف عرضا وجيزا عن وقائع الجريمة المرتكبة والتهمة المدان بها، وكل المؤشرات التي تؤهله للاستفادة من الإفراج المشروط مع توجيه الطلب إلى قاضي تطبيق العقوبات سواء كان الجهة المختصة بإصدار قرار الإفراج المشروط أو وزير العدل طبقا للمادتين 141- 142 من قانون تنظيم السجون[1].

2 -تقديم اقتراح الإفراج المشروط من مدير المؤسسة العقابية التي يقضي المحبوس فيها العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها عليه، حيث أن له حق اقتراح الإفراج المشروط من تلقاء نفسه لكل محبوس جدير طبقا للمادة 137 من ق. ت. س، ويكون ذلك بناء على التقارير والملاحظات التي تصله من قبل أغوان مصلحة الاحتباس الأقرب للمحبوسين[2].

3 -اقتراح الإفراج المشروط من قبل قاضي تطبيق العقوبات طبقا للمادة 137 فقرة 02 من ق. ت. س "إذ خوّل المشرع الجزائري لـ ق. ت. ع. دون غيره من باقي القضاة صلاحية المبادرة باقتراح الإفراج المشروط لكل محبوس بعد معاينة وضعيته، وللمحكوم عليه محل اقتراح الإفراج المشروط أن يبدي رأيه فيما إذا كان موافقا عليه أم رافضا، وأن للمحبوس الحرية الكاملة في رفض الإفراج والبقاء داخل بالمؤسسة إلى غاية قضاء العقوبة كاملة، كما أن قبول المحبوس دليل على توافر

[1] مغزي حبيب الله محسن، المرجع السابق، ص 37.

[2] محمد عيد الغريب، الإفراج الشرطي في ضوء السياسة العقابية الحديثة، دار الإيمان للطباعة، دون طبعة، القاهرة، 1995، ص 159.

إرادة الإصلاح وضمان نجاح المعاملة العقابية التي تقترح أن يخضع لها في الوسط المفتوح"[1].

4 -إضافة إلى طلب الإفراج المشروط يجب أن يرفق ملف المحبوس طالب الإفراج مجموعة من الوثائق، والتي تم ذكرها في المنشور رقم 01/05 المتعلق بكيفية البت في ملفات الإفراج المشروط، وهي تتمثل في:

-الوضعية الجزائية.

-صحيفة السوابق القضائية رقم 02.

-شهادة من الحكم أو القرار.

-شهادة عدم الطعن أو شهادة عدم الاستئناف.

-ملخص وقائع الجريمة المرتكبة.

-قسيمة دفع المصاريف القضائية والغرامات حسب الحالة.

-وصل دفع التعويضات المدنية المحكوم بها على المعنى أو ما يثبت تنازل الطرف المدني عنها.

-تقرير المؤسسة العقابية عن وضعية المحبوس وسيرتاه وسلوكه خلال مدة حبسه، المواد 137- 140 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج.

-لقاضي تطبيق العقوبات طلب تقرير من المختص النفسي والمساعد الاجتماعي في حالة الإفراج المشروط لأسباب صحية يجب أن يرفق الملف بتقرير مفصّل من طبيب المؤسسة العقابية أو خبرة عقلية يعدّها 3 أطبّاء أخصائيين في المرض يسخّرون من طرف النائب العام طبقا للمادة 149 من قانون تنظيم السجون 04/05[2].

[1] بن شيخ نبيلة، المرجع السابق، ص 95.

[2] مغزي حبيب الله الحسن، مرجع سابق، ص 37، 38.

الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على شروط منح الإفراج المشروط.

إنّ الأصل أن المحبوس لا يستفيد من نظام الإفراج المشروط إلا إذا توافرت فيه الشروط المذكورة في قانون تنظيم السجون 04/05 لكنّ المشرّع الجزائري أورد عدّة استثناءات تتمثل فيما يلي:

1 -**إعفاء المحبوس من فترة الاختبار** : "من المحتمل أن يتمّ إعفاء المحبوس المحكوم عليه من فترة الاختبار وذلك في حالة ما إذا بلغ السلطات عن حادث خطير قبل وقوعه داخل المؤسسة العقابية مثل حالة هروب من السجن أو تمرّد"[1].

2 -**إعفاء المحبوس من الشروط الواردة في المادة 134 من قانون 04/05**: بموجب المادة 148 من نفس القانون استحدث المشرع الجزائري مسألة إعفاء المحبوس من شروط منح الإفراج المشروط المنصوص عليها في المادة 134 ويتعلق الأمر بالإفراج لأسباب صحية للمحبوس المصاب بمرض خطير أو إعاقة دائمة تتنافى مع بقائه في احبس، ومن شأنها أن تؤثر سلبا وبصفة مستمرة على حالته الصحية البدنية والنفسية التي تتنافى مع وجوده في المؤسسة العقابية، وعلى غرار بعض التشريعات العقابية لم يوضح المشرع الجزائري نوع المرض الخطير أو طبيعة الإعاقة الدائمة، كما لم يذكر بعض الحالات التي تستدعي إفراجا مشروطا لأسباب صحية، وإنما اشترط تقديرها من طبيب المؤسسة العقابية التي يتواجد بها المحبوس بعد خبرة طبية أو عقلية يعدّها ثلاثة أطباء أخصائيين، كما تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري تبنّى الإفراج الصحّي تأكيدا منه على النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين وإعادة تكييف

[1] المادة 135 من ق 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة تربية المساجين: "يمكن أن يستفيد المحبوس من الإفراج المشروط دون فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة 134 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين الذي يبلغ السلطات المختصة عن حادث خطير قبل وقوعه من شأنه المساس بأمن المؤسسة العقابية أو يقدم معلومات للتعرف على مدبريه أو يكشف عن مجرمين ويتم توقيفهم".

العقوبة وفقا لمقتضياته الصحية والعقلية لأنّ نجاح عملية العلاج العقابي تستدعي استواء صحته البدنية والعقلية والنفسية[1].

المطلب الثاني: السلطات المختصّة في منح الإفراج المشروط.

أدّى قرار الإفراج المشروط إلى العديد من المشاكل القانونية، والتي كان أهمها تحديد السلطة المختصة بإصداره، فالتشريعات لا تتقيد بنهج واحد في تحديد السلطة المختصة بتقرير الإفراج المشروط، فهناك من يحيلها إلى السلطة التنفيذية وهناك من يحيلها إلى جهة قضائية.

وفيما يخص التشريع العقابي الجزائري فقد أسندت هذه المهمة إلى كل من قاضي تطبيق العقوبات من جهة، ووزير العدل حافظ الأختام من جهة أخرى[2].

الفرع الأول: الإفراج المشروط من اختصاص قاضي تطبيق العقوبات.

قاضي تطبيق العقوبات منحه المشرع الجزائري جملة من الصلاحيات في مجال تكييف وتفريد العقوبة، فبعد أن كان مجرّد سلطة اقتراح أو إبداء رأي أصبح سلطة قرار، واعتبر المؤسسة الثانية للدفاع الاجتماعي التي تسهّل تطبيق العقوبة السالبة للحرية والعقوبات البديلة عند الاقتضاء، وعلى ضمان التطبيق السليم لتدبير التفريد العقابي[3].

---

[1] انظر المنشور الوزاري رقم 84/06 المؤرخ في 1984/06/20 المتعلق بإجراءات الإفراج المشروط الذي نص على أن الإفراج المشروط بصفة عامة لا يمنح إلا استنادا للمحكوم عليهم المصابين بمرض خطير أو عضال والمصابين بعاهات والمتقدمين في السنّ، وأخيرا الحالات الخاصة مثل فقدان الزوج أو الزوجة والأولاد، المعرضين للإهمال دون رعاية، وأي اعتبار آخر يغلب عليه الطابع الإنساني.

[2] الأستاذ مسعودي كريم، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول العقوبة البديلة، جامعة البليدة، المنظم يومي 16-17 نوفمبر 2011، ص 249.

[3] المادة 23 من القانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

دعم القانون الأساسي للقضاء هذه المؤسسة وجعلها منصبا نوعيا أصليا في جهاز القضاء، بعد أن كان سابقا مجرّد تكليف بمهمة[1].

حيث يعين قاضي تطبيق العقوبات حتى بين القضاة المصنفين في رتب المجلس القضائي، وذلك بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، كما يعيّن قاضي تطبيق العقوبات استثناءً. وفي حالة شغور منصب رئيس اللجنة وحصول مانع من قبل رئيس المجلس القضائي بناءً على طلب النائب العام، إذ ينتدب قاض من بين الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة لمدة لا تتجاوز 03 أشهر، مع إخطار مصالح الإدارة المركزية المختصة بوزارة العدل بذلك[2].

وقد تعرّضت طريقة تعيين قاضي تطبيق العقوبات لعدة انتقادات نظرا لكونها تجعله يخضع لوزير العدل خضوع المرؤوسين للرئيس وتجعله في مركز قضاة النيابة العامة[3]. وبموجب القانون 05-04 دعّم المشرع الجزائري سلطات قاضي تطبيق العقوبات في مجال منح الإفراج المشروط، إذ مكّنه من سلطة تقديرية في منح الإفراج المشروط بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات إذا كان باقي العقوبة المحكوم بها على المحبوس لا تتجاوز 24 شهرا[4].

[1] طاشور عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 152.

[2] المادة 04 من المرسوم التنفيذي 05- 180.

[3] طاشور عبد الحفيظ، المرجع نفسه، ص 152.

[4] بن شيخ نبيلة، مرجع سابق، ص 159.

الفرع الثاني: الإفراج المشروط اختصاص وزير العدل.

أولا- إذا كانت المدة المتبقية من العقوبة أكثر من 24 شهرا:

نصت المادة 142 من القانون 05-04[1] على اختصاص وزير العدل في إصدار مقرر الإفراج المشروط إذا كان الباقي على انقضاء العقوبة أكثر من 24 شهرا، غير أنه يفهم من صياغة النص أن المشرع أوقف ذلك على شرط متلازم وهو توفر الحالات المنصوص عليها في المادة 135 من نفس القانون، أي تبليغ المحبوس السلطات المختصة عن حادث خطير قبل وقوعه أو تقديم معلومات على مدبريه، وهنا يثار التساؤل عن الجهة المختصة بالبت في طلب الإفراد عن المحبوس الباقي على انقضاء عقوبته أكثر من 24 شهرا عند عدم توافر الحالات المنصوص عليها في المادة 135 والراجح أن نية المشرع تتجه نحو اختصاص وزير العدل بالبت في مثل هذا الطلب. غير أن صياغته لنص المادة 142 من القانون 05-04 لم تكن موفقة؛ إذ كان عليه استعمال "واو العطف" بدلا من "الفاصلة" لتصبح صياغة المادة كما يلي: "المحبوس الباقي على انقضاء عقوبته أكثر من 24 شهرا وفي الحالات المنصوص عليها في المادة 135 من هذا القانون"[2].

[1] المادة 142 من القانون 05-04 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين، حيث تنص على: "يصدر وزير العدل حافظ الأختام مقرر الإفراج المشروط عن المحبوس الباقي على انقضاء مدة عقوبته أكثر من أربعة وعشرين (24) شهرا، في الحالات المنصوص عليها في المادة 135 من هذا القانون".

[2] عمايدية مختارية، نظام الإفراط المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- تخصص المؤسسات والنظم العقابية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2014- 2015، ص 133.

ثانيا- الإفراج المشروط من اختصاص وزير العدل:

على الرغم من النقد الموجّه لفكرة مركزية منح الإفراج فإنّ المشرع لم يستغن عنها إثر تعديل قانون تنظيم السجون في 2005، لكن في المقابل أدخل نوعا من المرونة عليها، ويتضح ذلك من خلال المادتين 142 و148 من قانون 05-04.

بحيث جعل وزير العدل يختص بمنح الإفراج المشروط في هذه الحالات:

الحالة الأولى: حالة المحكوم عليه الباقي على انقضاء عقوبته أكثر من 24 شهرا:

يصدر وزير العدل مقرّر الإفراج المشروط عن المحبوسين الباقي على انقضاء عقوبتهم أكثر من 24 شهرا. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى واستكمالا لنص المادة 142 نجد أنها نصّن في آخرها على الحالات المشمولة بهذا الإجراء [1]، وهي تلك المنصوص عليها في المادة 135، وبتفحّص هذه الأخيرة نجد أنها نصّت على إعفاء المحبوسين من شرط فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة 134 وذلك للمحبوس الذي يقوم بتبليغ السلطات المختصة عن حادث قبل وقوعه من شأنه المساس بأمن المؤسسة العقابية أو يقدّم معلومات للتعرف على مدبريه بصفة عامة وإيقافهم.

الحالة الثانية: الإفـراج عـن المحبوس لأسباب صحية:

يُمكّن من الإفراج المشرط المحبوس المصاب بمرض خطير أو إعاقة تتنافى مع بقائه في الحبس أو قد تؤثر سلبا بصفة مستمرة على حالته الصحية والبدنية والنفسية [2].

---

[1] انظر المادة 142 من القانون 05-04.

[2] المادة 148 من القانون نفسه تنص على: "دون مراعاة أحكام المادة 134 من هذا القانون؛ يمكن المحكوم عليه نهائيا الاستفادة من الإفراج المشروط بموجب مقرر من وزير العدل حافظ الأختام، لأسباب صحية إذا كان مصابا بمرض خطير أو إعاقة دائمة تتنافى مع بقائه في الحبس، ومن شأنها أن تؤثر سلبا، وبصفة مستمرة ومتزايدة على حالته الصحية والبدنية والنفسية".

وهذا دون مراعاة الشروط التي تفرضها المادة 134، ولعلّه بالرجوع إلى المادّة 148 لم يحدد ماهية المرض الخطير الذي يعتبر منافيا لبقائه في الحبس.

الحالة الثالثة: حالة الإفراج المشروط لأسباب أمنية:

يختص وزير العدل بإصدار قرار الإفراج عن المحبوس الذي استفاد من الإفراج المشروط دون شرط فترة الاختبار إبلاغه السلطات المختصة عن حادث خطير قبل وقوعه من شأنه المساس بأمن المؤسسة العقابية، أو قدم معلومات تفيد التعرف على مدبري هذا الحادث.

يباشر وزير العدل واجبه لتكييف العقوبات المكلفة بالتحقيق عملها بصفة عادية بمنح الإفراج المشروط لكل محبوس بقي على انقضاء مدة عقوبته أكثر من 24 شهرا فضلا عن منحه الاختصاص في الحالات الخاصة المقررة قانونا[1].

[1] عاشور بوعكاز مايسة، نظام الافراج المشروط في التشريع الجزائري ،مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، البويرة، 2014.

المبحث الثاني: آثار الإفراج المشروط وانقضائه.

قرّر المشرع الجزائري في القانون 05-04 اعتبار المحكوم عليه مفرجا عنه نهائيا منذ الإفراج عنه شرطيا [1]. بمعنى آخر أنّ العقوبة تعتبر منقضية منذ تاريخ الإفراج المشروط، وحتى في حالة إلغاء قرار الإفراج المشروط فإن المدة التي قضاها المفرج عنه شرطيا في الحرية المشروطة تعدّ عقوبة مقضية.

المطلب الأول: آثاره.

الفرع الأول: أثر الإفراج على العقوبات التبعية.

العقوبات التبعية هي تلك العقوبات التي تحق المحكوم عليه حتما ويحكم بها القانون كنتيجة لازمة للحكم عليه بالعقوبة الأصلية المتعلقة بها دون حاجة لأن ينص عليها القاضي في حكمه [2]. وهي لا تتعلق إلا بالعقوبات الجنائية كأن يكون الحكم بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت [3]، وتشمل العقوبات التبعية الحجر القانوني، والحرمان من الحقوق الوطني، نتناولها في ما يلي:

الفقرة الأولى: الحجر القانوني.

عرفت المادة 07 من قانون العقوبات بأنه حرمان المحكوم عليه أثناء تنفيذ العقوبة الأصلية مباشرة حقوقه المالية، ومن ثمة تدار أمواله طبقا للأوضاع المقررة في حالة الحجر القضائي، والحجر القضائي هو حالة منصوص عليها في الفصل الخامس من قانون الأسرة الجزائري، ويتولى إدارة أموال المحجور عليه طبقا لنص المادة 104 من

[1] المادة 146/ 2 من قانون تنظيم السجون.

[2] المادة 3/04 من قانون العقوبات الجزائري.

[3] المادة 02/06 من القانون نفسه.

قانون الأسرة الجزائري غما وليه أو وصيه، وإذا لم يكن له ولي أو وصي تعين المحكمة مقدما لإدارة أمواله.

والعلة التي يفسر بها الحجر على المحكوم عليه هي أن أهليته تتعارض مع حالته، إذ يستحيل عليه أثناء تنفيذ العقوبة أن يتصل في الخراج بغيره ويباشر المعاملات التي تقتضيها إدارة أمواله، ومادام المحكوم عليه لا يستطيع إدارة أمواله في مدة اعتقاله فلا محلّ في القانون لأن تحفظ أهليته[1].

ويمتدّ الحجر القانوني على المحكوم عليه طوال فترة تنفيذ العقوبة، إلى أن يرفع عنه الحجر ويستعيد أهليته بالإفراج النهائي عنه لانقضاء العقوبة الأصلية، سواء كان انقضاؤها بسبب تنفيذها أو بسبب العفو عنها أو سقوطها بالتقادم.

الفقرة الثانية: الحرمان من الحقوق الوطنية.

يعدّ الحرمان من الحقوق الوطنية العقوبة التبعية الثانية التي تلحق المحكوم عليه بعقوبة جنائية، وبالرجوع إلى نص المادة 08 من قانون العقوبات يمكن حصر الحقوق الوطنية التي يحرم المحكوم عليه منها كما يلي:

1 -عزل المحكوم عليه وطرده من الوظائف السامية في الدولة، وكذا الخدمات التي لها علاقة بالجريمة.
2 -الحرمان من الحقوق السياسية، حق الانتخاب والترشح وحمل الأوسمة.
3 -عدم الأهلية لتولي مهام محلف، خبير، شاهد أمام القضاء.
4 -عدم الأهلية لتولي مهام وصي أو ناظر ما لم تكن له الوصاية على أولاده.
5 -الحرمان من حق حمل السلاح وتولي مهام في سلك التعليم.

[1] بريك الطاهر، مرجع سابق، ص 162.

الفرع الثاني: أثر الإفراج المشروط على العقوبات التكميلية.

يمكن تعريف العقوبة التكميلية بأنها عقوبة تترتب على الحكم بالعقوبة الأصلية، ولا تلحق المحكوم عليه إلا إذا نصّ عليها القاضي في حكمه[1].

تتفق العقوبات التكميلية مع العقوبات التبعية في أن كليهما مترتبتان على الحكم بالعقوبة الأصلية إلا أن العقوبة التكميلية تستوجب صدور الحكم بها، وقد عددتها المادة 09 من قانون العقوبات كما يلي: تحديد الإقامة، المنع من الإقامة، الحرمان من مباشرة بعض الحقوق، المصادرة الجزئية للأموال، حلّ الشخص المعنوي، نشر الحكم، وقد خصصت بيان أحكامها تسع (09) مواد من المادة 11 إلى المادة 18.

الفقرة الأولى: تحديد الإقامة.

يقصد بتحديد الإقامة كعقوبة تكميلية إلزام المحكوم عليه بالإقامة في منطقة بعينها حكم الإدانة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات بدءا من يوم انقضاء العقوبة الأصلية أو الإفراج على المحكوم عليه، ويبلغ الحكم إلى وزارة الداخلية التي يمكن لها أن تصدر أذونا مؤقتة للانتقال داخل المنطقة، ويفرض على كل من يخالف أحد تدابير تحديد الإقامة إلى عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات[2].

أمّا عن كيفيات تنفيذ عقوبة تحديد الإقامة فتولى تنظيمها الأمر رقم 80/75 المؤرخ في 1975/12/15 المتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحظر وتحديد الإقامة.

[1] أحمد فتحي المنسي، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 14، الجزائر، 2014، ص 174.

[2] الأمر رقم 80/75 المؤرخ في 1975/12/15 المتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحظر وتحديد الإقامة.

الفقرة الثالثة: المنع من الإقامة.

لقد نظّم الأمر 80/75 المؤرخ في 1975/12/15 سالف الذكر كيفية تطبيق الحكم القاضي بمنع الإقامة[1]، حيث نصت المادة الثانية منه على أن قائمة الأماكن التي تمنع الإقامة بها يتم تحديدها بموجب قرار فردي يصدر عن وزير الداخلية ويبلغ للمحكوم عليه، وأفادت المادة ذاتها أنه من الجائز أن يضمن هذا القرار فرض تدابير رقابة على المحكوم عليه.

وأجازت المادة 13 من قانون العقوبات الحكم بهذه العقوبة في كل الجنح والجنايات، وهي تطبق بقوة القانون على المحكوم عليه بالسجن المؤبد المستفيد من استبدال عقوبته بالسجن المؤقّت أو من تخفيضها، وذلك لمدة خمس سنوات من يوم الإفراج عنه، وهو ما جاءت به المادة الأولى من الأمر 80/75 المؤرخ في 1975/12/15 المتعلّق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحظر وتحديد الإقامة[2].

أمّا فيما يخصّ بدء سريان عقوبة منع الإقامة بالنسبة للمفرج عنه شرطيا، فأما المادة 07 من الأمر رقم 80/75 قد أجابت عن ذلك حيث أن بدء سريان هذه العقوبة يكون ابتداءً من تاريخ الإخراج المشروط على المحكوم عليه، مع وجوب إشعار وزير الداخلية ووزير العدل بقرار الإفراج المشروط مرفقا بنسخة ثانية من قرار الإفراج المشروط.

وفي حالة ما إذا ألغي قرار الإفراج المشروط أو عدل عنه مع بقاء المحكوم عليه في المؤسسة العقابية فإنه بموجب المادة 08 من الأمر 80/75 فإن عقوبة حظر الإقامة توقف طوال مدة السجن.

[1] نبيلة بن شيخ، مرجع سابق، ص 44.

[2] نبيلة بن شيخ، المرجع نفسه، ص 44.

الفقرة الثالثة: الحرمان من مباشرة الحقوق.

سبق وأن تطرقنا إلى عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية باعتبارها عقوبة تبعية، أما عقوبة الحرمان من مباشرة بعض الحقوق[1] المنصوص عليها في المادة 09 من قانون العقوبات فهي عقوبة تكميلية، وما يميزها عن العقوبة الأولى أن الحرمان من الحقوق الوطنية كعقوبة تبعية يطبق بقوة القانون على المحكوم عليه بعقوبة جنائية، أما الثانية فتطبيقها معلق بتوافر شروط وهي:

- أن ينص عليها القانون في الجريمة ذاتها المدان بها المحكوم عليه.
- أن تكون الجريمة جنحة وأن يحكم القاضي بهذه العقوبة.

وهي علاوة على ذلك محددة المدة، فلا تتجاوز مدة خمس (5) سنوات[2]. ونشير هنا إلى أن المشرع الجزائري لم ينص على ميعاد بدء سريات الحرمان من الحقوق كعقوبة تكميلية بالنسبة للمفرج عنه شرطيا، وهو نفس الوضع الذي سبق التطرق إليه بالنسبة للحرمان من الحقوق الوطنية كعقوبة تبعية.

الفقرة الرابعة: نشر الحكم.

عرفت المادة 18 من قانون العقوبات عقوبة نشر الحكم بأنه نشر لحكم الإدانة بأكمله أو مستخرج منه فقط في جريدة أو أكثر تعينها المحكمة، أو بتعليقه في الأماكن التي يبينها الحكم على ألا تتجاوز مدة التعليق شهرا واحدا، ويكون ذلك على نفقة المحكوم عليه في حدود ما تحدده المحكمة لهذا الغرض من مصاريف.

[1] نبيلة بن شيخ، مرجع سابق، ص 44.

[2] انظر المادة 14 من قانون العقوبات قبل تعديله في 2006 قبل التعديل أو الحذف.

ولا يميّز المشرع الجزائري بين الجنايات والجنح والمخالفات بخصوص عقوبة نشر الحكم، إذ يشترط في كل المواد أن تكون هذه العقوبة التكميلية في مواد الجنايات ولا في مواد المخالفات وإنما نص عليها في مواد الجنح فحسب.

الفرع الثالث: أثر الإفراج المشروط على تدابير الأمن.

يعدّ تدبير الأمن الصورة الثانية للجزاء الجنائي، ويطلق عليه أيضا مصطلح التدابير الاحترازية والوقائية، وهو جزء حديث مقارنة بالعقوبة، ويعتبر قانون العقوبات الجزائري من التشريعات العقابية القليلة التي أخذت بتدابير الأمن كنظام عقابي.

ويهدف تدبير الأمن إلى إصلاح الشخص أو علاجه حتى لا يقع في الجريمة، وعليه فإن تدبير الأمن يعتبر وقائيا، وهو لا يوقف إلا إذا تحقق الغرض منه وهو زوال الحظر الذي كان يهدّد المجتمع من المحكوم عليه بها [1]، بحيث تقرير تاريخ انتهائها يكون على ضوء نتائج التأهيل.

لكن إذا نظرنا إلى المادة 12 من الأمر رقم 03/72 المؤرخ في 1972/12/10 المتعلق بحماية الطفولة المراهقة نجد أن المشرع الجزائري لم يلتزم كليا بعدم تحديد هذه التدابير، حيث أن تدابير الحماية والمساعدة التربوية التي جاءت بها هذه المادة تكون مقررة بمدة محددة لا تتجاوز تاريخ بلوغ القاصر سنّ الرشد.

وقد أخضع المشرع من خلال المادة الأولى عقوبات تدبير الأمن إلى مبدأ الشرعية[2]، مسويا بذلك بينه وبين العقوبة حيث يكون جزاء الجرائم بتطبيق العقوبات

[1] رحماني منصور، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006، ص 280.

[2] المادة 12 من الأمر رقم 03/72 من قانون العقوبات، حيث تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون.

وتكون الوقاية منها باتخاذ تدابير الأمن. ويبقى السؤال المطروح حول إمكانية خضوع المفرج عنه شرطيا لتدابير الأمن المحكوم عليه بها أثناء فترة الإفراج المشروط؟[1].

لهذا سنتعرض لأثر الإفراج المشروط على تدابير الأمتن الشخصية دون تدابير الأمن النفسية لأنها لا تتعلق بشخص المحكوم عليه، إضافة إلى أننا لن نتطرق إلى كل تدابير الأمن الشخصية، ذلك أن الحجر القضائي في المؤسسة نفسية والوضع القضائي في مؤسسة علاجية تنفذان في مؤسسات مختصة بالعلاج وليس في المؤسسة العقابية. أما بالنسبة لباقي التدابير فسنتناولها نظرا لارتباطها بالحرمان من بعض الحقوق، وتتمثل في المنع من ممارسة مهنة أو نشاط أو فنّ (الفقرة الأولى) وكذلك سقوط حقوق السلطة الأبوية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المنع من ممارسة مهنة أو نشاط أو فنّ.

إذا ثبتت العلاقة بين عمل المحكوم عليه وبين قيامه بنشاط إجرامي فإنه يمنع من ممارسة عمله خشية أن يرتكب جرائم جديدة [2]، ويجوز الحكم به على المحكوم عليه بجناية أو جنحة إذا أثبت أنّ للجريمة المرتكبة صلة مباشرة بمزاولة المهنة أو النشاط أو الفن وتحديد مدة المنع بـ 10 سنوات مع النفاذ المعجّل لهذا التدبير[3].

أما بالنسبة لبدء سريان هذا المنع للمفرج عنه شرطيا فإنها تطرح إشكالا، ولكن وفقا للقواعد العامة في التنفيذ العقابي، فإن المنع يبدأ سريانه من التاريخ الذي تكون فيه العقوبة نهائية.

[1] نص المادة 01/04 من قانون العقوبات.

[2] عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام/ الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 575.

[3] نص المادة 23 من قانون العقوبات.

وما يعاب على مدة المنع أنها طويلة، ويمكن أن تنتج عنها أزمة مالية واقتصادية تدفع بالمفرج عنه شرطيا إلى العودة إلى الإجرام، لذلك كان من الأفضل تقليص هذه المدة لتتماشى مع الدور التأهيلي للإفراج المشروط، وقد بينت العديد من التشريعات هذه الفكرة[1].

الفقرة الثانية: سقوط حق السلطة الأبوية.

كانت المادة 24 من قانون العقوبات الملغاة إثر تعديل قانون العقوبات سنة 2006، تجيز القضاء بها عند الحكم على أحد الأصول لجناية أو جنحة وقعت منه على شخص أحد أولاده القصّر وتقرير أن سلوك العادي للمحكوم عليه يعرضهم لخطر مادي أو معنوي، ويجوز أن ينصبّ هذا السقوط على كل حقوق السلطة الأبوية أو بعضها، وأن لا يشمل إلا واحدا أو بعضا من أولاده، وأجازت الفقرة الثانية من نفس المادة النفاذ المعجّل لهذا التدبير[2].

ولم يحدد المشرع تاريخ بدء سريان هذا التدبير ولا مدة سريانه مما يعني أنه يستمرّ مدى الحياة وينفذ على المحكوم عليه أثناء تنفيذه للعقوبة السالبة للحرية. وهنا لا يوجد أي إشكال.

أما فيما يخصّ المحكوم عليه الذي يستفيد من الإفراج المشروط فإنّ ذلك يطرح إشكالا يتعلق ببدء سريان تدبير سقوط حقوق السلطة الأبوية بالنسبة للمفرج عنهم شرطيا خاصة مع غياب النصّ القانوني الذي ينظّم هذه المسألة، وبالتالي نرى أنّ نفاذ هذا التدبير يكون من تاريخ الإفراج المشروط على المحكوم عليه، وذلك في حالة ما إذا لم ينص حكم الإدانة على النفاذ المعجّل لهذا التدبير، ويكون ذلك خاصة إذا كان سلوك المفرج عنه شرطيا يشكّل خطورة على أولاده القصّر.

[1] نص المادة 23 من قانون العقوبات.

[2] بريك الطاهر، مرجع سابق، ص 175.

المطلب الثاني: انقضاء نظام الإفراج المشروط.

ينتهي الإفراج المشروط بإحدى الطريقتين:

- إما بانقضاء فترة الإفراج دون أن يرتكب المفرج عنه شرطيا أي فعل يخل بالالتزامات المفروضة عليه، حينها يتحول الإفراج إلى إفراج نهائي.
- وإما بإلغاء قرار الإفراج إذا خالف المفرج عنه شرطيا الشروط والواجبات المفروضة عليه، مما يترتب عليه عودته إلى المؤسسة العقابية.

الفرع الأول: انتهاء مدة الإفراج المشروط.

يترتّب على مضي المدة المحددة في قرار الإفراج المشروط دون الإلغاء تحول الإفراج المشروط إلى إفراج نهائي فلا يجوز إعادة المفرج عنه إلى المؤسسة العقابية من جديد.

1 -أثر انتهاء مدة العقوبة المتبقية على المفرج عنه شرطيا:

تتباين مواقف التشريعات العقابية فيما يخصّ الأثر المترتب على انقضاء المدة المتبقية من العقوبة المحكوم بها بالنسبة للالتزامات المفروضة على الإفراج عنه إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول : ذهب إلى أنه بانقضاء المدة المتبقية من العقوبة تنتهي الالتزامات المفروضة على المفرج عنه وهو ما عرف بالاتجاه التقليدي.

أمّا **الاتجاه الثاني:** وهو الاتجاه الحديث، فقد ذهب إلى جواز تمديد الالتزامات إلى ما بعد انقضاء العقوبة[1].

[1] بريك الطاهر، المرجع السابق، ص 175.

وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد تبنّى ما ذهب إليه الاتجاه التقليدي، إذ نص صراحة في المادة 146/ 3 من قانون تنظيم السجون على ذلك[1].

2 -وضعية المفرج عنه بعد انقضاء فترة الإفراج:

تذهب غالبية التشريعات إلى عدم جواز التنفيذ على المفرج عنه من جديد بالمدة المتبقية من العقوبة، أي إعفاؤه من الالتزام بتنفيذ المدة المتبقية من العقوبة، ولكن يظلّ حكم الإدانة قائما بكل ما يترتب عنه ذلك من آثار، ومن ثمة لا يعتبر وضع المفرج عنه شرطيا بعد انقضاء فترة الإفراج المشروط وضع ما حصل على ردّ اعتباره، وعلى ذلك لا يرفع الحكم من صحيفة السوابق القضائية مما يترتب عنه اعتباره عائدا إذا ارتكب جريمة ثانية، فلا يتخلص من آثار الحكم إلا إذا حصل على ردّ اعتباره.

وهو نفس الوضع الذي يعرفه التشريع الجزائري حيت تتولى السلطة المختصة بمسك صحيفة السوابق القضائية بمجرّد استلامها قسيمة التعديل طبقا لنص المادة 627 من قانون الإجراءات الجزائية قيد قرار الإفراج المشروط على المحكوم عليه، ولا تعتبر حالة انقضاء فترة الإفراج دون إلغاء الإفراج المشروط ضمن حالات سحب القسيمة رقم 01 من ملف صحيفة السوابق القضائية، وبذلك يظلّ حكم الإدانة مرتبا لجميع آثاره[2].

[1] انظر المادة 03/146 من قانون 04/05 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين: "إذا لم تنقطع مدة الإفراج المشروط عند انقضاء الآجال المذكورة اعتبر المحكوم المفرج عنه نهائيا منذ تاريخ تسريحه المشروط".

[2] انظر المادة 627 من الأمر رقم 66- 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

3 -تاريخ انقضاء العقوبة:

تنقضي العقوبة من تاريخ الإفراج المشروط وليس الإفراج النهائي حسب ما جاء في المادة 03/146 من قانون تنظيم السجون 04/05 وبعد انتهاء مدة الإفراج المشروط بذكر تاريخ الإفراج المشروط كتاريخ لانقضاء العقوبة وليس يوم انتهاء حكم الإدانة[1].

الفرع الثاني: إلغاء نظام الإفراج المشروط.

ويقصد به ذلك القرار الصادر عن السلطة المختصة قانونا يقضي بإعادة المفرج عنه شرطيا إلى السجن إذا ما خالف الالتزامات المفروضة عليه خلال فترة الإفراج المشروط.

وفي ظل المفهوم الكلاسيكي لنظام الإفراج المشروط كان الإلغاء هو الجزاء التقليدي لإخلال المفرج عنه بالالتزامات المفروضة عليه، وكان من مبررات الإلغاء الإفراج تبعا لهذا المفهوم حماية الأمن والسلام العام، خاصة إذا كشف المفرج عنه بسلوكه عن مقدار الخطورة الإجرامية[2].

نصّ المشرع الجزائري في المادة 147 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على إلغاء الإفراج المشروط مبينا أسباب إلغائه وإجراءاته، وكذلك الآثار المترتبة عن إلغائه.

[1] بن شيخ نبيلة، مرجع سابق، ص 112.

[2] الدكتور محمد عيد الغريب، مرجع سابق، ص 243.

أولا: أسباب إلغاء الإفراج المشروط.

لقد نصّ المشرّع الجزائري على حالتين يجوز فيهما إلغاء مقرر الإفراج المشروط في المادة 147 من ق. ت. س. وهما: حالة صدور حكم جديد، وحالة الإخلال بأحد الالتزامات المنصوص عليها في المادة 145 أو في مقرر الإفراج المشروط.

1 -**حالة صدور حكم جديد:**

إذا ارتكب المفرج عنه بشرطٍ جريمةً جديدةً خلال فترة الاختبار فهذا يعني بأن الإفراج المشروط باعتباره وسيلة لإعادة تربية المحبوس خارج المؤسسة العقابية، لم يحقق هدف إصلاح المحبوس ولذلك وجب إلغاء مقرر الإفراج المشروط وإعادة المحبوس ثانية إلى المؤسسة العقابية مما يقتضي مراجعة هذا الأسلوب واستبداله بأساليب أخرى يكون لها أكثر فعالية في بلوغ الغرض المنتظر من سلب الحرية[1].

2 **حالة الإخلال بأحد الالتزامات:**

إذا أخلّ المفرج عنه بشرط بأحد الالتزامات العامة أو الخاصة أو تدابير المراقبة أو المساعدة، يتم إلغاء مقرر الإفراج ويعاد المحبوس إلى المؤسسة العقابية لقضاء بقية مدة العقوبة المحكوم بها إلى أن يفرج عنه نهائيا[2].

ثانيا: إجراءات إلغاء الإفراج المشروط.

بمقتضى المادة 147 من قانون تنظيم السجون جاءت إجراءات إلغاء الإفراج المشروط واضحة المعالم وبسيطة؛ إلا أن النقاش يبقى قائما حول السلطة المختصة بإصداره (الفقرة الأولى) وكذا حول إمكانية الطعن في قرار الإلغاء (الفقرة الثانية)[3].

[1] خوري عمر، السياسة العقابية – دراسة مقارنة، دار الكتاب، القاهرة، 209، ص 437.

[2] خوري عمر، المرجع نفسه، ص 438.

[3] راجع المادة 147 من قانون 04/05 المتعلق بتنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

1 -سلطة الإلغاء:

حسم المشرع الجزائري مسألة السلطة المختصة بإلغاء مقرر الإفراج المشروط من خلال ما ورد في المادة 147 من قانون ت. س. بحيث تكون السلطة المانحة للإفراج المشروط هي ذاتها السلطة التي يرجع لها التقدير في إلغاء مقرر الإفراج المشروط، حيث أن اختصاص منح الإفراج المشروط يعود إما لقاضي تطبيق العقوبات أو وزير العدل حسب الحالة، فإنه تبعا لذلك فإن سلطة الإلغاء تعود لقاضي تطبيق العقوبات إذا كان هو المانح للإفراج المشروط، وتعود لوزير العدل إذا كان هو من أصدر قرار الإفراج المشروط[1].

أمّا ما جاءت به المادة 161 من قانون تنظيم السجون تختص لجنة تكييف العقوبات بعد إخطارها من وزير العدل بإلغاء مقرر الإفراج المشروط، ويجب عليها النظر والفصل في هذا الإخطار في أجل ثلاثين (30) يوما من إخطارها[2].

2 -الطعن في قرار إلغاء الإفراج المشروط:

موقف المشرع الجزائري غير واضح في هذا المجال لأنه لم يقم بتحديد طبيعة قرارات قاضي تطبيق العقوبات إذا كانت إدارية أو قضائية، وبالتالي لم ينظم طرق الطعن أو التظلّم في هذه القرارات، ممّا يمنع المفرج عنه من الطعن في قرار الإلغاء، وذلك

---

[1] وعلى عكس ذلك فان المشرع المصري خول لمدير عام السجون الاختصاص بإلغاء الإفراج المشروط طبقا لنص المادة 59 من قانون تنظيم السجون المصري: " إذا خالف المفرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج ولم يقم بالواجبات المفروضة عليه، ألغي الإفراج عنه وأعيد إلى السجن ليستوفى المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها، ويكون إلغاء الإفراج في هذه الحالة بأمر من مدير عام السجون بناءً على طلب رئيس النيابة في الجهة التي بها المفرج عنه، ويجب أن يبرر في الطلب الأسباب المبررة له.

[2] انظر المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 05/ 181 المؤرخ في 2005/05/17 يحدد تشكيلة لجنة تكييف العقوبات وتنظيمها وسيرها.

لتدارك الأخطاء التي قد تقع، لكن ليس هناك ما يمنع الطعن في مقرر إلغاء الإفراج المشروط طبقا للمبادئ العامة للقانون الإداري إذا تعلق الأمر بقاضي تطبيق العقوبات.

أمّا إذا تعلق الأمر بلجنة تكييف العقوبات فيبقى الأمر محسوما باعتبار أن جميع مقررات الإفراج هي نهائية وغير قابلة للطعن[1].

[1] بريك الطاهر، مرجع سابق، ص 187.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصّلنا إلى أن النظام القانوني للإفراج المشروط تضبطه أحكام نظمها المشرع الجزائري في القانون رقم 05-04. وبالرغم من أن هذه الضوابط تمتد إلى كافة المحكوم عليهم إلا أن هناك شروطا يجب توافرها لمنح الإفراج المشروط، إذ يجب أن يقضي المحكوم عليه مدة محددة قانونيا في المؤسسة العقابية ليتمكّن من الحصول على الإفراج المشروط، وهذه المدة تختلف باختلاف أصناف المحبوسين والسوابق القضائية للمحبوسين.

وفي الأخير تطرقنا إلى آثار الإفراج المشروط وانقضائه، بدءا بآثاره المتعلقة بعملية تسهيل إعادة تكييف المفرج عنه في بيئته الاجتماعية من خلال مبدأ الرعاية اللاحقة تحت إشراف اللجنة الوزارية المشتركة والمصالح الخارجية لمصالح السجون. مرورا بدور المجتمع المدني كشريك أساي وفعّال في إعادة الإدماج الاجتماعي للمفرج عنه.

بعدها ختم هذا الفصل بمرحلة انقضاء الإفراج المشروط، والذي ينتهي إما بانتهاء فترة الإفراج المشروط بنجاح وبالتالي يصبح إفراجا نهائيا أو إلغائه لأسباب ذكرناها. وعودة المفرج عنه للمؤسسة العقابية لإكمال ما تبقّى له من العقوبة المحكوم بها عليه مع احتساب فترة الإفراج المشروط.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الإفراج المشروط، خلصنا إلى أنّه يعتبر من أهم تطبيق المعاملة العقابية اللاحقة على تنفيذ جزء من العقوبة السالبة للحرية، وقد تبناه المشرع الجزائري من خلال ضوابط وشروط وإجراءات قانونية تنظّمه.

- كما يعدّ نظام الإفراج المشروط من أهم الأنظمة العقابية اللاحقة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية، فالغاية من وراءه هي تحقيق فكرة العدالة ومصلحة المجتمع وتأهيل المحبوسين بحيث نجد لنظام الإفراج المشروط دور فعال وقيم في إصلاح هذا المحبوس من جهة ومن جهة أخرى تفادي ارتكاب وارتفاع معدلات الجرائم، ضف إلى ذلك يساعد في التقليل من اكتظاظ السجون والتحقيق من نفقات الدولة في التسيير والتجهيز.

من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

1. نظام الإفراج المشروط كغيره من الأنظمة العقابية يعد تماشيا واستجابة لمبادئ السياسة العقابية الحديثة التي تنادي بإصلاح المحكوم عليه والحرص على إعادة تأهيله.
2. الإفراج المشروط له عدة مميزات وخصائص تميزه عن غيره من بدائل العقوبات السالبة للحرية.
3. المحبوس له استفادة من نظام الإفراج المشروط حدده القانون رقم 05 -04.
4. الإفراج المشروط وطابع إداري وقضائي في نفس الوقت فأحيانا يكون من اختصاص قاضي التحقيق وأحيانا من اختصاص وزير العدل.
5. أن الشروط التي وضعها المشرع صعب التحقق منها، كالضمانات الجدية للاستقامة، مما يعرقل تقديرها والتأكد منها.

التوصيات:

أما في ما يخص التوصيات التي من شأنها أن تساهم في نجاح هذا النظام بشكل فعّال فهي:

1 -يجب تحديد تعريف للإفراج المشروط من قبل المشرع لكي يتضح مفهومه.

2 -أن يقوم المحبوس من الطعن في مقرر رفض منح الإفراج المشروط الصادر من قاضي تطبيق العقوبات.

3 -التشديد في الالتزامات التي يخضع لها المفرج عنه شرطيا، لكي تتحقق أهداف المعاملة العقابية.

4 -تحديد آجال البتّ في طلبات الاستفادة من الإفراج المشروط مع ضرورة تبيين مقررات الرفض.

5 -كما أنّ مسألة تحديد الطبيعة القانونية للإفراج المشروط أثارت إشكالا، فلم يفصل قانون تنظيم السّجون في هذه المسألة، وخلصنا إلى أنه إذا صدر قرار الإفراج المشروط عن قاضي تطبيق العقوبات فهو عمل قضائي ، أمّا إذا صدر عن وزير العدل فهو عمل إداري.

6 -يجب التخفيف من الشروط التي وضعها المشرع لتفادي عرقلتها وتسهيل التأكد منها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1 -المصادر:

أولا: المصادر النصوص التشريعية:

-الأمر رقم 66/155 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق ل 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

-الأمر رقم 72-02 المؤرخ في 1971/02/22 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 1972/15 القانون 04/05 المؤرخ في 6 فيفري 2005، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين، الجريدة الرسمية رقم 12 سنة 2005 .

-الأمر رقم 75/80 المؤرخ في 15/12/1975 قانون العقوبات المتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بحظر وتحديد الإقامة.

ثانيا- النصوص التنظيمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 05/181 المؤرخ في 2005/05/17 يحدد تشكيلة لجنة تكييف العقوبات وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 34 سنة 2005.

ثالثا- المناشير الوزارية:

-المنشور الوزاري رقم 06/84 المؤرخ في 1984/06/20 المتعلق بإجراءات الإفراج المشروط.

2- المراجع:

أ- الكتب (المؤلفات):

1. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة عشر، الجزائر، 2014.
2. أحمد فتحي المنسي، الوجيز في القانون الجزائي العام، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 14، الجزائر، 2014.
3. أحمد فتحي سرور، الاختبار القضائي، دراسة مقارنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر، الطليعة العالمية، القاهرة.
4. إسحاق إبراهيم منصور: موجز في علم العقاب والإجرام، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1991.
5. أيمن رمضان الزيني، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وبدائلها، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، 2003.
6. بريك الطاهر، فلسفة النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.
7. حسين إبراهيم، صالح عبيد، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1976.
8. خوري عمر، السياسة العقابية – دراسة مقارنة، دار الكتاب، القاهرة، 2009.
9. رحماني منصور، علم الإجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006.
10. سارة معاش، العقوبات السالبة للحرية في التشريع الجزائري، د ط، مكتبة الوفاء الإسكندرية، سنة 2016.
11. سائح سنقوحة: قاضي تطبيق العقوبات، دار الهدى، الجزائر، 2013.

12. سرو المغربي، والسيد أحمد الليثي، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر.

13. طاشور عبد الحفيظ: دور قاضي تطبيق الأحكام الجزائية في سياسة إعادة التأهيل الاجتماعي في التشريع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001 .

14. طالب أحسن مبارك، الجريمة والعقوبة والمؤسسة الإصلاحية، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

15. الطاهر بريك، فلسفة النظا م العقابي في الجزائر وحقوق السجين، دار الهدى للطباعة للنشر والتوزيع، عين مليلة .الجزائر . 2009.

16. عبد الرحمن خلفي: العقوبات البديلة، دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2015.

17. عبد العظيم مرسي وزير، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الثاني، النظرية العامة للعقوبة.

18. عبد القادر عدو، مبادئ قانون العقوبات الجزائري، القسم العام (نظرية الجريمة، نظرية الجزاء الجنائي)، دار هومة، الجزائر، 2010.

19. عبد القادر قهوجي: أصول علمي الإجرام والعقاب، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

20. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام/ الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

21. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

22. عز الدين وداعي، المبسط في القانون الجنائي العام، دار بلقيس، الجزائر، 22019 ..

23. علي محمد جعفر، دار الجريمة سياسة الوقاية والعلاج، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

24. عمار عباس الحسيني، مبادئ علمي الإجرام والعقاب، ط 1، منشورات الطبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.

25. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.

26. لحسين بن شيخ آت ملويا، دروس في القانون الجزائي العام، دار هومة، الجزائر، 2014.

27. محمد أحمد المشهداني: أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

28. محمد صبحي نجم: أصول علم الإجرام وعلم العقاب، الطبعة الثالثة، دار الثقافة، الأردن، 2013.

29. محمد عيد الغريب، الإفراج الشرطي في ضوء السياسة العقابية الحديثة، دار الإيمان للطباعة، دون طبعة، القاهرة، 1995.

30. محمد عيد الغريب، الإفراج الشّرطي في ضوء السياسة العقابية الحديثة، دار الإيمان للطباعة، دون طبعة، القاهرة .1995.

31. مقدم مبروك، العقوبة موقف التنفيذ، دراسة مقارنة، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2008.

32. ناجي سليم محمد هلال، العنف في السجن، دراسة اجتماعية على عينة من السجناء، مركز الدراسات والبحوث الشارقة– الإمارات العربية.

ب- أطروحات الدكتوراه:

1. عمر خوري السياسة العقابية في القانون الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2008.

ج - مذكرات الماجستير:

2. بن شيخ نبيلة، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون العقوبات وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009.
3. بوكروح عبد المجيد، الإفراج المشروط في الجزائر، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1993.
4. عمايدية مختارية، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص المؤسسات والنظم العقابية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،2015/2014.
5. مغزي حب الله الحسن، نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم حقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، السنة الجامعية 2015/2014

د- المقالات العلمية:

1. جبارة عمر الإفراج المشروط في ظل القانون الجديد .نشرة القضاء، العدد 59 شعيب ظريف، الإفراج المشروط كأسلوب لإعادة إدماج المحبوسين اجتماعيا في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية عدد 49 كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 2018.

2. زياني عبد الله، الإفراج المشروط في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 4، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، محمد بيه أحمد،2017.
3. فهد كساسبة، دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل، دراسة مقارنة 2012 مجلة دراسة العلوم الشريعة والقانون، المجلد 39 العدد 02.
4. لريد محمد أحمد، موقف المشرع الجزائري من نظام الإفراج المشروط ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطاهر مولاي– سعيدة العدد 06 – سنة 2016.
5. مسعودي كريم نظام الإفراج المشروط في التشريع الجزائري، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول العقوبة البديلة جامعة عبد الرحمان ميرا بجاية المنظم يومي 16–17 نوفمبر 2011.


الفهرس

الفـهـرس:

العنـــــــوان	الصفحة
مقدمة	أ –ج
الفصل الأول: الإطار القانوني لنظام الإفراج المشروط.	
المبحث الأول: ماهية الإفراج المشروط	07
المطلب الأول: مفهوم نظام الإفراج المشروط	07
الفرع الأول: تعريف نظام الإفراج المشروط	08
أ –التعريفات الفقهية	08
ب– تعريف التشريعات المقارنة	09
–تعريف المشرع المصري	09
–تعريف المشرع المغربي	10
ج– تعريف المشرع الجزائري	10
الفرع الثاني: خصائص الإفراج المشروط	12
أولا– الإفراج لا ينهي العقوبة	12
ثانيا– الإفراج المشروط لا يعتبر إفراجا نهائيا	12
ثالثا– الإفراج المشروط يعتبر من أساليب المعاملة العقابية الحديثة	13
رابعا– الإفراج المشروط ليس حقّا للمحكوم عليه	13
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لنظام الإفراج المشروط	14
الفرع الأول: من الناحية القانونية	14
الفرع الثاني: من الناحية العقابية	16
المبحث الثاني: مبررات الإفراج المشروط وتمييزه عن غيره من الأنظمة المشابهة له	18
الفرع الأول: المبررات المرتبطة بالسياسة الجنائية	18
أولا– مبررات تتعلق بالمحكوم عليه	19
1 –الآثار الفرية والنفسية	19
2 –إفساد المسجونين	20

ثانيا– مشكلة اكتظاظ المؤسسات العقابية 20
1 –العنف في المؤسسات العقابية 20
الفرع الثاني: المبررات الاقتصادية 21
أولا– إرهاق ميزانية الدولة 21
ثانيا– تعطيل الإنتاج 21
المطلب الثاني: تمييز الإفراج المشروط عن بعض الأنظمة المشابهة له 25
الفرع الأول: تمييزه عن باقي الأنظمة المشابهة له 25
1 –أوجه التشابه بين الإفراج المشروط ووقف تنفيذ العقوبة 25
2 –أوجه الاختلاف بين الإفراج المشروط ووقف تنفيذ العقوبة 26
الفرع الثاني: الإفراج المشروط ونظام الاختبار القضائي 28
1 –أوجه الشبه بين نظام الإفراج المشروط والاختبار القضائي 28
2 –أوجه الاختلاف بين نظام الإفراج المشروط والاختبار القضائي 29
الفرع الثالث: تمييز نظام الإفراج المشروط عن نظام التوقيف المؤقت لتنفيذ العقوبة 30
أولا– أوجه الشبه بين الإفراج المشروط والتوقيف المؤقت لتنفيذ العقوبة 31
خلاصة الفصل الأول 32

الفصل الثاني: النظام الإجرائي لنظام الإفراج المشروط.

المبحث الأول: ضوابط نظام الإفراج المشروط 35
المطلب الأول: شروط نظام الإفراج المشروط 35
الفرع الأول: الشروط الموضوعية لنظام الإفراج المشروط 35
أولا: حسن السيرة وتقديم ضمانات جدية للاستقامة 36
ثانيا– استكمال فترة الاختبار 37
ثالثا– تسديد المصاريف القضائية ومبالغ الغرامات والتعويضات المدنية 39
الفرع الثاني: الشروط الشكلية لنظام الإفراج المشروط 39
الفرع الثالث: الاستثناءات الواردة على شروط منح الإفراج المشروط 42
المطلب الثاني: السلطات المختصّة في منح الإفراج المشروط 43

الفرع الأول: الإفراج المشروط من اختصاص قاضي تطبيق العقوبات 43
الفرع الثاني: الإفراج المشروط اختصاص وزير العدل 45
أولا- إذا كانت المدة المتبقية من العقوبة أكثر من 24 شهرا 45
ثانيا- الإفراج المشروط من اختصاص وزير العدل 46
المطلب الثاني: آثار الإفراج المشروط وانقضائه 48
الفرع الأول: أثر الإفراج على العقوبات التبعية 48
الفرع الثاني: أثر الإفراج المشروط على العقوبات التكميلية 50
الفرع الثالث: أثر الإفراج المشروط على تدابير الأمن 53
المطلب الثاني: انقضاء نظام الإفراج المشروط 56
الفرع الأول: انتهاء مدة الإفراج المشروط 56
1 -أثر انتهاء مدة العقوبة المتبقية على المفرج عنه شرطيا 56
2 -وضعية المفرج عنه بعد انقضاء فترة الإفراج 57
3 -تاريخ انقضاء العقوبة 58
الفرع الثاني: إلغاء نظام الإفراج المشروط 58
أولا: أسباب إلغاء الإفراج المشروط 59
1 -حالة صدور حكم جديد 59
2 -حالة الإخلال بأحد الالتزامات 59
ثانيا: إجراءات إلغاء الإفراج المشروط 59
1 -سلطة الإلغاء 60
2 -الطعن في قرار إلغاء الإفراج المشروط 60
خلاصة الفصل 62
الخاتمة 64
قائمة المصادر والمراجع 67
الفهرس 74
الملخص.
الملاحق.


الملاحق

الملحق رقم 01

نموذج طلب الإفراج المشروط

مكتب الأستاذة بوعزيز رحيمة

محامية معتمدة لدى المجلس

شارع نصيب رشيد أمام القنصلية التونسية تبســـة

الهاتف:0673518969

تبســـة في:24/05/19

إلى السيد/ قاضي تطبيق الـ

لدى مجلس قضاء

المـــوضوع/ طلـــب إفـــراج مـــــشروط

لفائدة/ [redacted] الموقوف بالمؤسسة العقابيـــــــــــــــة بئر العاتر / تبســـــة

لـــــــيطيب لهيئـــــــة المـــحكمة الموقـــــرة

أتشرف أن أتقدم لفخامة سيادتكم بهذا الطلب ملتمسا من جنابكم إفادة [redacted] بالإفراج المشروط .

في تطبيق القرار النهائي الصادر ضده.

حيث أنه/ نتيجة للمتابعة الجزائية صدر حكم عن قسم الجنح لمحكمة بئر العاتر بتاريخ **23/11/26** تحت رقم **23/03135** فهرس رقم **23/03689** **قضى في منطوقه:** بإدانة المتهم [redacted] بجنحـــــة المضاربة غير المشروعة على الحبوب ومشتقاتها الفصل منصوص و المعاقب عليه بموجب احكام المواد 21/13 من القانون المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة 42 و 44 من قانون العقوبات , و عقابا له الحكم عليه سبع سنوات حبسا نافذة (07) و 2000000 دج مليوني دي دينار غرامة نافذة .

(لطفا أنظر نسخة من الحكم وثيقة مرفقة رقم 01).

حيث أن المتهم إستأنف الحكم وصدر فيها قرار بتاريخ2024/02/14 تحت رقم 24/10499 فهرس 24/001660 والقاضي في منطوقه قرر المجلس الغرفة الجزائية علنيا نهائيا حضوريا للمتهم [redacted] ...في الشكل قبول استئناف .وفي الموضوع : تأييد الحكم المستأنف مبدئيا وتعديلا له خفض عقوبة الحبس المحكوم بها الى **(03) سنوات حبسا منها عام حبسا نافذ وعامين موقوفة النفاذ**

تحميل المحكوم عليه المصاريف القضائية المقدرة بـ 2000 دج وتحديد مدة الاكراه البدني بحده الاقصى.

(لطفا أنظر نسخة من القرار – وثيقة رقم 02)

حيث ان / المتهم و النيابة لم تطعن في القرار .

(لطفا انظر لنسخة من شهادة عدم الطعن وثيقة رقم 03)

حيث أن وطبقا لنص المادة 134 من "يمكن للمحبوس الذي قضى فترة اختبار من مدة العقوبة المحكوم بها عليه أن يستفيد من الإفراج المشروط ، إذا كان حسن السيرة والسلوك وأظهر ضمانات جدية لإستقامته "

تحدد فترة الإختبار بالنسبة للمحبوس المبتدىء بنصف العقوبة' المحكوم بها عليه .

حيث أن المتهم غير مسبوق قضائيا وبالتالي فإنه قضى نصف العقوبة مما يجعله طلبه للإفراج المشروط مؤسس قانونا .

حيث أنه/ وطبقا لنص المادة **136** من قانون تنظيم السجون والتي تنص **"لا يمكن للمحبوس أن يستفيد من طلب الإفراج المشروط ما لم يكن قد سدد المصاريف القضائية..."**

حيث أن/ الطالب سدد المصاريف القضائية والغرامة المحكوم بها عن طريق التقسيط .

(لطفا أنظر نسخة من وصل تسديد المصاريف القضائية والغرمات).

حيث الطالب مؤخرا تعرض لجلطة قلبية وتم نقله على جناح السرعة الى العيادة المتواجدة بالمؤسسة العقابية بوزعرورة لتقلي العلاج وحالته غير مستقرة ،

لـهذه الأسباب ومن أجلها

في الشكل : نلتمس قبول الطلب شكلا لإستيفائه الشروط الشكلية المتطلبة قانونا .

في الموضوع :القضاء بالإفراج المشروط على المتهم [redacted] بن عمر وعطا الله مباركة

المرفقات

- نسخة من شهادة الميلاد .
- نسخة من الحكم .
- من القرار الجزائي .
- بطاقة اقامة
- نسخة من وصولات تسديد المصاريف القضائية

الأستاذة بوعزيز رحيمة
محامية لدى المجلس
حي الهواء الطلق 121 مسيلة

تحت سائر التحفظات

الملخص:

إن نظام الإفراج المشروط كغيره من الأنظمة العقابية يُعدّ تماشيا واستجابة لمبادئ السياسة العقابية الحديثة التي تهدف لإصلاح المحكوم عليه وإعادة إدماجه اجتماعيا، والذي يعفيه من تنفيذ المدة المتبقية من العقوبة السالبة للحرية داخل المؤسسة العقابية، كما أن مصدر هذا الإجراء هو القانون 05/04 ضمن المواد من 134 إلى 150 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين، وقد حظي هذا الأخير بأهمية بالغة من طرف المشرع الجزائري ، وذلك من خلال وضع مجموعة من النصوص القانونية التي تضفي عليه طابع المشروعية من أجل تحقيق أغراض العقوبة وإصلاح المحكوم عليه.

Summary:

The conditional release system, like other penal systems, is in line with and in response to the principles of modern penal policy that aims to reform the convict and reintegrate him socially, which exempts him from serving the remaining period of the deprivation of liberty sentence within the penal institution. The source of this procedure is Law 04/05, among articles From 134 to 150, which includes the organization of prisons and the social reintegration of prisoners, the latter was given great importance by the Algerian legislator, through the development of a set of legal texts that give it the character of legitimacy in order to achieve the purposes of punishment and reform of the convict.